



مجلس النواب الأردني

مجلس الأمة

مجلس النواب

الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثامن

محضر الجلسة الثامنة

المعقودة يوم الاثنين ١٢ رمضان ١٣٨٥ هـ الموافق ٣ كانون ثاني ١٩٦٦ م

(الجلد ١٠)

(رقم العدد ٨)

مجلس النواب

محضر

- (١) تلاوة وقائع الجلسة السابقة ... (موافقه) ٢٣٠
- (٢) تلاوة الاجازات والاعتبارات ... ٢٣١
- (٣) انتخاب اعضاء الشعبة البرلمانية الاردنية للاتحاد البرلماني الدولي من (تقرر تفويض بمسالي رئيس المجلس انتخاب الاعضاء الستة) ٢٣١
- (٤) انتخاب اعضاء مجلس الاتحاد البرلماني العربي من ثلاثة لواب ... (تقرر تفويض بمسالي رئيس المجلس انتخاب الاعضاء الثلاثة) ٢٣١

صحيحة

(٥) ثلاثة الكتب والاوراق الواردة : ... ٢٣٢

- أ - كتاب معالي وزير الداخلية رقم ٦٩٤٤ جواباً على الاقتراح رقم (١٠) المقدم من النائب السيد سلمان القضاة .
- ب - كتاب معالي وزير المواصلات/طيران ميناء سكره جواباً على الاقتراح رقم (١٢) المقدم من النائب السيد زهير مطر .
- ج - كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم ٣٩٠٨٤ جواباً على الاقتراح رقم (١٥) المقدم من النائب الشيخ علي الملاكوي .
- د - كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم ٣٩٠٣١ جواباً على الاقتراح رقم (٢١) المقدم من النائب كامل عريقات .
- هـ - كتاب معالي وزير الصحة رقم ١٠٨٩٧ جواباً على الاقتراح رقم (٢٨) المقدم من نواب الساط .
- و - كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم ٣٩٠٨٣ جواباً على الشكوى رقم (٤) المقدمة من المعلمات المتزوجات .
- ز - كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم ٣٩٣٨١ جواباً على الشكوى رقم (٢٢) المقدمة من اهالي حي المهاجرين بعمان .
- ح - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٢٢٠٢٣ ومرفقه كتاب معالي وزير المالية/ الاراضي والمساحة رقم ٢٠٠٩٩ جواباً على الشكوى رقم (٢٣) المقدمة من خضر خلالة ورفقاء من القدس .

(أخذ المجلس النائب علماً بالجواب)

(أخذ المجلس علماً بالأجوبة وقرر إبلاغها بالشكوى)

جرى هنا بحث خارج عن جدول الاعمال حول :

- اعطاء المجلس الوطني الفلسطيني - قرار قطري .
- بحث حول قانون الاسلحة .
- بحث حول البضائع والآلة في الكويت .

صحيحة

(٦) الاقتراحات : ... ٢٤٠

- أ - اقتراح برغبة رقم (٢٩) مقدم من عشرة نواب بموضوع طلب تعديل المادة (٥) من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ .
- ب - اقتراح برغبة رقم (٣٠) مقدم من النائب السيد حمزة الشريدة بموضوع وضع المخصصات اللازمة لأكمال وفتح وتعبيد جميع الطرق في لواء اربد .
- ج - اقتراح برغبة رقم (٣١) مقدم من النائب حمزة الشريدة بموضوع ايصال مياه عين التتور لبعض قرى قضاء الكورة .
- د - اقتراح برغبة (٣٢) مقدم من النائب السيد حمزة الشريدة بموضوع تعيين أمام لدير أبي سعيد .
- هـ - اقتراح برغبة رقم (٣٣) مقدم من النائب السيد حمزة الشريدة بموضوع صرف معاطف شتوية من مستودعات الجيش لسكان الخطوط الامامية في لواء اربد .
- و - اقتراح برغبة رقم (٣٤) مقدم من النائب السيد محمد البرغوثي بموضوع اعفاء اهالي قرى الخطوط الامامية في لواء رام الله من دفع رواتب الحراس .
- ز - اقتراح برغبة رقم (٣٥) مقدم من نواب بيت لحم السادة ايوب مسلم ، حسن عبد الفتاح درويش ، موسى عيسى عابدة بموضوع رصد المخصصات اللازمة لانشاء مدرستين حكوميتين ثانويتين واحدة للبنين وأخرى للبنات في بيت لحم .
- ح - اقتراح برغبة رقم (٣٦) مقدم من النائب السيد محمد سعيد بولس بموضوع تحويل شعبة بريد عزون الى مكتب بريد كامل .
- ط - اقتراح برغبة رقم (٣٧) مقدم من النائب السيد محمد سعيد بولس بموضوع بناء مركز حكومي لمقاطعة قلقيلية .
- ي - اقتراح برغبة رقم (٣٨) مقدم من النائب السيد سلمان القضاة بموضوع وضع المخصصات اللازمة لفتح وتعبيد وأكمال وتوسيع بعض الطرق القروية في قضاء عجلون .

(قرر المجلس ان يعالج الاقتراحات المذكورة في وقت لاحق)

تكونت لجنة لاداء

صحيحة

(قرار احالة جميع الاقتراحات الى المحكمة)

- ك - اقتراح برغبة رقم (٣٩) مقدم من النائب السيد سليمان القضاة بموضوع فتح وأحداث مقاسم ومكاتب وشعب بريدية في بعض قرى قضاء عجلون .
- ل - اقتراح برغبة رقم (٤٠) مقدم من النائب السيد سليمان القضاة بموضوع تأسيس مستشفى حكومي في عجلون وفتح عيادات صحية لبعض قرى القضاء .
- م - اقتراح برغبة رقم (٤١) مقدم من النائب السيد سليمان القضاة بموضوع الطلب من الحكومة وضع نص في قانون العقوبات يعتبر الاعتداء على الربا جرماً « جنحوايا »
- ن - اقتراح برغبة رقم (٤٢) مقدم من النائب السيد محمد سعيد يونس بموضوع وضع التخصصات اللازمة لبناء مدرستين في قلقيبية احدهما للذكور والثانية للإناث .
- س - اقتراح برغبة رقم (٤٣) مقدم من أربعة عشر نائباً بموضوع إلغاء قانون انتقال الأراضي الاميرية .
- ع - اقتراح برغبة رقم (٤٤) مقدم من اثني عشر نائباً بموضوع طلب تعديل المادة (٤) من قانون حقوق العائلة رقم (٩٢) لسنة ١٩٥١ .
- ف - اقتراح برغبة رقم (٤٥) مقدم من ثلاثة عشر نائباً بموضوع طلب تعديل المادة (٣٣) من قانون حقوق العائلة رقم (٩٢) لسنة ١٩٥١ .
- ص - اقتراح برغبة رقم (٤٦) مقدم من أحد عشر نائباً بموضوع طلب تعديل المادة (٩٦) من قانون حقوق العائلة رقم (٩٢) لسنة ١٩٥١ .
- ق - اقتراح برغبة رقم (٤٧) مقدم من أحد عشر نائباً بموضوع طلب تعديل المادة (١٢٣) من قانون حقوق العائلة رقم (٩٢) لسنة ١٩٥١ .

صحيحة

(قرار احالة جميع الاقتراحات الى المحكمة)

- و - اقتراح برغبة رقم (٤٨) مقدم من أحد عشر نائباً بموضوع طلب تعديل المادة (٢٤) من نظام رسوم عقد النكاح رقم (٢) لسنة ١٩٥١ .
- ش - اقتراح برغبة رقم (٤٩) مقدم من النائب السيد وحيد العوران بموضوع رفع قضاء الطفيله الى لواء .
- ت - اقتراح برغبة رقم (٥٠) مقدم من النائب السيد فيصل الجازي بموضوع فتح وتعميد بعض الطرق في اللواء الجنوبي .
- ث - اقتراح برغبة رقم (٥١) مقدم من النائب السيد فيصل الجازي بموضوع طلب تركيب ماتور ومضخة على البئر الذي حفرته سلطة المياه المركزية في موقع قاع النعيات ليستفيد المواطنون هناك من مياهه .
- خ - اقتراح برغبة رقم (٥٢) مقدم من النائب السيد محمد سالم أبو الغنم بموضوع أكال فتح وتعميد بعض طرق القرى في قضاء مادبا .
- ذ - اقتراح برغبة رقم (٥٣) مقدم من النائب السيد شاكر الطعيمة بموضوع توسيع مفترق طريق الفحيص - ماحص .
- ض - اقتراح برغبة رقم (٥٤) مقدم من النائب السيد شاكر الطعيمة بموضوع جعل الفحيص مديرية ناحية .
- ظ - اقتراح برغبة رقم (٥٥) مقدم من لواب بيت لحم السادة ، أيوب مسلم ، حسن عبد الفتاح درويش ، موسى عيسى عابده بموضوع تنفيذ بعض مطالب قرية نحالين .
- غ - اقتراح برغبة رقم (٥٦) مقدم من النائب السيد فيصل الدغهي بموضوع فتح وتعميد الطريق الذي يمر ببعض القرى في قضاء جرش .

(٧) الاسئلة والاجوبة :

- أ - جواب معالي وزير المواصلات % طيران ، سلك ، ميناء رقم (١٤٣) على السؤال رقم (١١) المقدم من فضيلة الشيخ عبد الباقي جمو نائب عمان .
- ز - اكتفى النائب بالاجواب

هكذا منه الاصل

صحيفة

- ب - جواب معالي وزير التربية والتعليم رقم (٣٩٠٦٤) جواباً على السؤال رقم (١٥) المقدم من معالي السيد ايوب مسلم نائب بيت لحم .
- ج - جواب معالي وزير المالية رقم (١٣١٨٧) ومرفقه جواب معالي وزير المالية/الاراضي والمساحة رقم (١٩٩٣٤) على السؤال رقم (١٦) المقدم من الشيخ عبد الباقي جمو نائب عمان .
- د - جواب معالي وزير الاقتصاد الوطني رقم (٦١٥٠) على السؤال رقم (١٨) المقدم من الشيخ عبد الباقي جمو نائب عمان .
- (٨) مقررات اللجنة القانونية :
- أ - قرار رقم (٩) بشأن مشروع قانون المحامين النظاميين لسنة ١٩٦٤ .
(ووفق عليه كإجراء من الحكومة ووفق قرار اللجنة وارسل القانون للاعيان مبدلاً)
- ب - قرار رقم (١٠) بشأن القانون المؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٥
(ووفق عليه كإجراء من الحكومة وارسل للاعيان)
- ج - قرار رقم (١١) بشأن القانون المؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٥
(ووفق عليه كإجراء من الحكومة وارسل القانون مبدلاً للجنة الاعيان)
- د - قرار رقم (١٢) بشأن :
- ١ - مشروع قانون تعديل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٥ :
(ووفق عليه كإجراء من الحكومة ووفق قرار اللجنة وارسل للنسب)
- ٢ - مشروع قانون وقاية الصيد لسنة ١٩٦٥ :
(ووفق عليه كإجراء من الحكومة وارسل القانون للحكومة)
- (٩) إحالة مشاريع القوانين التالية على اللجان المختصة : ٣٠٤
- أ - مشروع قانون تعديل لقانون تسوية ديون المزارعين لسنة ١٩٦٥ .
(وافق المجلس على إحالتها للجنة)
- ب - مشروع قانون الأحداث لسنة ١٩٦٥ .
(وافق المجلس على إحالتها للجنة)
- ج - مشروع قانون الأحوال المدنية لسنة ١٩٦٥ .
(وافق المجلس على إحالتها للجنة)
- (١٠) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة : (لم يعين) ٣٠٤

مجلس النواب

مجلس النواب

اجتمع المجلس علناً وبتصايف ثلثي في الساعة الحادية عشرة ظهراً من يوم الاثنين الواقع في ١٩٦٦/١/٣ برئاسة معالي السيد حاكف الفايز رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خشير .

وتغيب بأجازة - السيدان احمد محمود حجة وراشد النمر .

وتغيب بدون معذرة - السادة : سليم البخت فيصل بن جالي ، عفيف بطارسة ، وحضر من الحكومة -

دولة السيد وصفي التل رئيس الوزراء ووزير الدفاع .

معالي السيد سمعان داود وزير المواصلات/ميناء وطيران وسكك .

معالي السيد عز الدين المفتي وزير المالية .
معالي الدكتور حازم نسيب وزير الخارجية .
معالي السيد عبد الوهاب المجالي وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

معالي الدكتور قاسم الريماوي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية ،

معالي السيد فضل الدلقموني وزير المواصلات برق ويريد .

معالي الدكتور سيف الدين الكيلاني وزير الانشاء والتعمير .

معالي الدكتور احمد ابو قوره وزير الصحة .

معالي السيد ذوقان الهنداوي وزير التربية والتعليم .

معالي السيد يحيى الخطيب وزير الاشغال العامة .

معالي السيد جريس حنادين وزير العدلية .

معالي السيد سميد الدجاني وزير الدولة .

معالي السيد اسماعيل حجازي وزير الزراعة .

معالي الدكتور لصفيت كال وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

افتتاح الجلسة

الرئيس :

النصاب قانوني ، اعلان افتتاح الجلسة

« بسم الله الرحمن الرحيم » .

نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم :

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس :

يقل محضر الجلسة السابقة :

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونعني الامين العام

من تلاوته :

هذه من الاصل

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

الرئيس :

تلى الاجازات والاعتذارات .

الامين العام :

الاجازات والاعتذارات واردة .

٣ - انتخاب اعضاء الشعبة البرلمانية الاردنية للاتحاد البرلماني الدولي من ستة نواب

الرئيس :

لأني الآن لانتخاب اعضاء الشعبة البرلمانية الاردنية للاتحاد البرلماني الدولي وعليتنا انتخاب ستة اعضاء .

السيد عريقات نائب الرئيس :

الا لا اريد ترشيح نفسي لهذه الشعبة ، ولكنني ارجو واطلب من المجلس الكرم ان يختار - بعد خبرة واطلاعي على ما حصل في كندا - ان يختار النواب من ذوي الكفاءة والذين يجيدون اللغات الاجنبية . كما اقترح ان يجري اختيار هؤلاء الستة بالتركية وليس اجراء انتخاب .

وزير الزراعة السيد حجازي نائب الخليل :

معالي الرئيس
الا اقترح ان يقوم مكتب المجلس الدائم باختيار اعضاء الشعبة .

السيد الشخشير نائب نائلس :

اقترح ان يفوض معالي رئيس المجلس لاختيار اعضاء الشعبة البرلمانية الستة .

السيد ملحميس نائب نائلس :

اقترح ان يختار المجلس اعضاء الشعبة .

السيد مرزا نائب عمان :

معالي الرئيس

اما ان يكون الاختيار من قبل المجلس وتوزع اوراق الاقتراع واما ان يترك الاختيار لرئيس المجلس وتجنب اجراءات الانتخابات . وانا اقترح ان يفوض معالي رئيس المجلس لاختيار الاعضاء .

(اصوات : موافقون)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على تفويض رئيس المجلس لاختيار اعضاء الشعبة البرلمانية الاردنية الستة .

(موافق المجلس على ذلك)

٤ - انتخاب اعضاء مجلس الاتحاد البرلماني العربي من ثلاثة نواب

الرئيس :

لأني الآن لانتخاب اعضاء مجلس الاتحاد العربي وعددهم ثلاثة .

(اصوات : تفويض الرئيس)

الرئيس :

هل يوافق المجلس الكرم على تفويض رئيس المجلس باختيار اعضاء مجلس الاتحاد البرلماني العربي الثلاثة ؟

الجميع : موافقون

من ٢٦ - ١١١

* جرى هنا بحث خارج من جدول الاعمال حول اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني - لقرار شعبة

٥ - تلاوة الكتب والاوراق الواردة

الرئيس :

ارجو من الامين العام تلاوة الكتب والاوراق الواردة .

(١)

الامين العام :

الرقم ٦٩٤٤/١/١٨

التاريخ ١٩٦٥/١٢/١٥ .

دولة رئيس الوزراء الاخضر

اشير لكتابكم رقم ٢٧/٢٢/نواب/٢١٠٦٥

تاريخ ١٩٦٥/١٢/٦ .

ارجو ان اعلم دولتكم بان الاقتراح رقم (١٠) المقدم من النائب السيد سليمان القضاة وجيه واري ان تشكل الحكومة لجنة من قضاة الصنفين والحامين ومن اعضاء من مجلس الامه عند الايجاب لابستاء التوصيات اللازمة حول ما يجب توقيده من القوانين والتشريعات ، ومدى ملائمة هذا التوحيد لطروفت وأوضاع الصنفين ومراعاة الحقوق السائدة في كل منهما بحيث يطبق القانون او التشريع الموحد على الصنفين دون ان يحدث هزة تؤثر على الاوضاع القانونية في كل منهما . فهناك تشريعات يمكن توحيدها بسرعة ولكن قد يكون هناك ما يستلزم التأني ومراعاة الظروف في كل من الصنفين .

وتفضلوا بتقبل احترامي

وزير الداخلية

جريس حدادين

السيد القضاة نائب مجلسون :

المكرم معالي الوزير على جزاه

الرئيس :

دولة الرئيس

يا اخوان ، كنا رجونا دولة الرئيس في موضوع - عندما بحث قانون الاسلحة النارية ...

دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع :

... الصخور التي صودرت مسدساتهم ...

الرئيس :

... الصخور وغير الصخور ... ووعدت دولتك باجراء بعض الترتيبات .

دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع :

... سلطات الامن ستعمم بشكل الذي تصادر مسدسه بسبب هذا القانون يحضر ويدفع الرسم ويستلم مسدسه .

الرئيس :

كل ذلك اثير موضوع فيما يتعلق بالأردنيين في الكويت ووعدت دولتك بمعالجة هذا الموضوع مع الحكومة الكويتية ، موضوع الإقامة .

دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع :

هذا الموضوع أرسلناه لسفيرنا هناك حكاكاش باشا ولم يردنا الجواب بعد

الرئيس :

يمكن ان يتولى وزير الخارجية هذا الموضوع ويمتحنه الأهمية المطلوبة

(ب)

الأمين العام:

شعبان / ١٣٨٥

كانون الاول / ١٩٦٥

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اشير الى الاقتراح برغبة رقم (١٢) تاريخ ١٩٦٥/١١/١٦ المقدم من النائب المحترم السيد زهير مطر فيما يتعلق بموضوع اعادة استخدام ما يزيد على سبعين موظفا كانت ادارة الخط الحديدى الحجازى الاردنى قد استغنت عن خدماتهم طالما انها قد اعادت مؤخرًا احد كبار الموظفين بمن سبق الاستغناء عن خدماتهم وتحقيقا لمساواة وانصاف الجميع .

ارجو ان ابين لمعالكم ان ادارة الخط الحديدى الحجازى الاردنى لم تستخدم ايا من الموظفين الذين سبقوا استغنت عن خدماتهم بسبب الضائقة المالية التي تعاني منها سكة الحديد ، اولا وبسبب تجاوز غالبية من استغني عنهم السن القانونية . . هذا بالاضافة الى ان الحكومات المتعاقبة كانت قد درست هذا الموضوع دراسة وافيه وقررت عدم السماح باعادة اى من المستخدمين الذين انتهت خدماتهم وبلغ عددهم في العام الماضي (١٠٨) اشخاص ، وان الظروف التي تعاني منها سكة الحديد والتي ادت الى تقليص جهازها منس الموظفين والمستخدمين لم تتبدل بعد . ولما كان موضوع اعادة تسيير الخط الحديدى الحجازى الى المدينة المنورة قيد التنفيذ فلا بد في المستقبل من توسيع اعمال سكة الحديد الاردنية اولا ، ولا بد للخط الجديد داخل الاراضي السعودية من حاجة الى ذوي خبرة في مختلف اعمال السكك الحديدية . لذا فان مديرية الخط الحديدى الحجازى الاردنى حاكفة حاليا وتضمن حدود امكانياتها وعلى حساب المبالغ الموقوفة على اعداد كادر فنى من

الايدي العاملة الفنية وخاصة من خريجي المدارس الصناعيه يكون جاهزا لسد اى فراغ يحدث بالنسبة لآى توسع في اعمال سكة الحديد كما ستظهر في المستقبل ايضا بموضوع اعادة من يصلحون للخدمة ممن استغني عن خدماتهم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير المواصلات / السكك

(طيران ، سكك ، ميناء)

السيد مظهر نائب معالي:

اشكر معالي الوزير على جوابه

(ج)

الامين العام:

الرقم ٣٩٠٨٤/٥/٥٦

التاريخ ١٣٨٥/٨/٢٩

الموافق ١٣٨٥/١٢/٢٢

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع الاقتراح برغبة رقم (١٥)

بعد التحية .

اشير الى كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٣٢/٢٧ / نواب / ٢١٠٦٣/٦ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٦ حول الاقتراح برغبة رقم (١٥) المقدم من حضرة النائب السيد علي المكاوي وارجو ان اوضح ما يلي :-

١ - ان هذه الوزارة لم تغفل اسر اللباس المحفشم ، وقد كتب الى مديري التربية والتعليم في سائر المحافظات والالوية تعميما برقم ٢٥٧١٢/١٤٣/١٤ تاريخ ١٩٦٥/٩/٢٥ اى قبل ان يتوجه النائب المحترم باقتراحه بعدة شهور طالبة تنبيه سائر المصالحات الى ضرورة الاحتشام في اللباس ، وان يكن في ذلك قدوة صالحة للطلالعات ، وهذا نص البلاغ .

الرئيس:

... يا استاذ

هناك فرق يا استاذ بين السؤال والاقتراح فاذا لم تقتنع بالسؤال ...

فضيلة الشيخ المكاوي نائب اريد :

... انال مقتنع بالجواب

الرئيس:

يا استاذ هذا اقتراح وليس بسؤال حتى تقول اقتنعت او لم اقتنع .. واذا كنت غير مقتنع قسّم سوّالا ، لان هناك فرقا بين اجراءات السؤال واجراءات الاقتراح .

فضيلة الشيخ المكاوي نائب اريد :

لي تعليق بسيط

الرئيس:

تفضل

فضيلة الشيخ المكاوي نائب اريد :

... طلبت اعادة الكرة رجاء الاهتمام بسن نظام قوم حكيم يقضي بان يكون زي المصالحات زيا موحدا كاملا يوحى بانهم قدوة صالحة لجيل يلقدهم في مظهرهم واخلاقهم وفي ذلك ما يدفع الناس في تشجيع مدارس البنات واخذ صور فاضلة عنهم وفي هذا رجوع الى تعاليم ديننا الحنيف ، وقسرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى يا بني آدم قد انزلنا عليكم لباسا يواري سوآتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير ذلك من آيات الله لعلهم يتذكرون صدق الله العظيم .

اشير الى كتابي رقم ٢٨٣٣٨/١٤٣/١٤ تاريخ ١٩٦٤/١٠/٦ وارجو ان تذكروا اخواتنا المصالحات بان رسالة التعليم تهدف الى الكمال في السلوك والمظهر ولذلك فان على المصالحات ان يتوخين الاعتدال في الزينة ، ذلك ان الاحتشام من الاسباب الاساسية التي تبعث الناس على احترام المعلمة والطالبات على تقديرها واعتبارها والاحتشام من ناحية اخرى يجنب المصالحات القيل والقال ، واملي كبير مرة ثانية في ان يكون لبلاغي هذا اثر ايجابي عند اخواتي المصالحات .

٢ - ان الدستور يضمن الحرية الشخصية في ما لا يتعارض مع القانون ، والمساواة (٧) منه تنص على ان (الحرية الشخصية مصونة) .

٣ - ان الازياء التي ترتديها المصالحات هي انعكاس للمجتمع كله ، والمعلمه فرد من مجتمع ولا يجوز ان تعاملها معاملة خاصة ، او ان نفرص عليها لباسا من نوع معين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير التربية والتعليم

ذوقان الهنداوى

فضيلة الاستاذ الشيخ المكاوي نائب اريد :

بعض الزملاء او بعض الاشخاص يعتقدون ان هذا الاقتراح لا أهمية له تذكر ، والواقع انه حساس ومهم جدا ، وارجو من الزملاء الاصغاء والانتظار وان يلهمهم الله سبحانه وتعالى الصبر والله يقول ويشر الصابرين ، وفي الحق ان اقول ما اقول .

لقد سبق - لاني لم اكتب يجواب معالي وزير التربية والتعليم - لقد سبق ان نقلت بهذا الاقتراح لأهميته .

هكذا من الأصل

فإن لباس الذي يوازي هذه السوآت اليوم ؟
وإن التقوى التي تحفظ للناس كراماتهم ؟ سوى هذه
البلاغات التي أشار إليها معالي الوزير ومن المؤسف
جدا أن الناس اليوم يشيرون بأصابع الاتهام إلى كل
متبرجة ترى في الشارع أنها من صنف الملعبات ،
فكان المعلمة اليوم أصبحت وكأنها مجال للتندر وعدم
المبالاة والتشريع لم يوضع في الأصل إلا ليكشف
الناس عن السير في طريق الفجأة والضلالة ، وليس
هذا كما يقال من باب الحد من الحرية الشخصية
فالحرية الشخصية يجب أن تصان ، وأنا مع من يقول
بذلك ، إنما الحرية الشخصية إذا تعدت إلى حرية
الغير ، وحرية المجموع فليس هذه بحرية شخصية ،
فأنا زبي هذا كشيخ يلبس عمامة فهذا حد من حريتي
الشخصية ...

الرئيس :

(مقاطعا)

هذا يجب أن تقدمه بسؤال الحكومة

السيد الخطيب نائب نائيل :

هذا تشهير .

فضيلة الشيخ المكاوي نائب أريد :

... وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم
حينما قال : إنما بعثت لأتمم مكارم الاخلاق ...

ما استغربه من الاخوة ان الله اذا قام احد من
الاخوان بعد الكثير من الزملاء يتعرضون كأنهم في
ندوة أو في منهي وهذا يجب ان يبيد عنه المجلس .

دولة رئيس الوزراء :

مع الاحترام الكلي لا يقوله الشيخ المكاوي
اولا : احب ان اسجل هنا اعتزازنا الكلي بمقدرة
واخلاق كل فتياننا الذين يعملون في المنابر وفي

اجهزة الحكومة المختلفة وهن في واقع الامر مثل في
المواظبة والعمل وحسن الخلق . الذي وخلافه لا
علاقة له بالخلق اصلا وكون وجود شاذ في حالة من
الحالات مش ضروري نعمه بهذا الشكل فاذا
ارتكب شخص لايس عه ذنب ليس معناه كل
واحد لايس عه مذنوب وبالعكس فهذا الكلام
العام عن الجميع غير صحيح . معلنا قنوة في خلقهم
وفي عملهم ويقوموا بمهمة ممتازة كما يعرف القاضي
والداني .

فضيلة الشيخ المكاوي نائب أريد :

كما تفضل دولة الرئيس وكل ما ارجوه ان يكون
اللباس محتشبا . . وهذا كل ما يطالب به المجتمع .

الرئيس :

ان شاء الله ، ان شاء الله

(د)

الامين العام :

الرقم ٣٩٠٣١/ ٥/٥٦

التاريخ ١٩٦٥/١٢/٢١

الموافق ١٣٨٥/ ٨/٢٨

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : الاقتراح برغبة رقم (٢١)

بعد الصحة ،

أشير الى كتاب دولة رئيس الوزراء رقم
٣/٢٧/ ٢١٠٦٣/٦/ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٦
حول الاقتراح برغبة رقم (٢١) المقدم من حضرة
النائب السيد كانبيل عريقتات ، وارجو ان
اوضح ما يسلي :-

ستعمل وزارة الصحة على تأمين العدد الكافي
من الاطباء لكل لواء عند توفر الاطباء وان الوزارة
جادة في تعيين اطباء للمدارس .

« وتفضلوا بقبول فائق الاحترام »

وزير الصحة

احمد ابو قوره

السيد الخشمان نائب السلط :

اشكر معالي وزير الصحة على جوابه ، وارجو

ان يتم ذلك في القريب العاجل .

(و)

الامين العام :

الرقم ٣٩٠٨٣/٣٧/١١

التاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٢

الموافق ١٣٨٥/ ٨/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : المعلومات المتزوجات

بعد التحية :

اشير الى كتابكم رقم ٢٤/٣/ ١٠١٦/١

تاريخ ١٩٦٥/١٢/٤ والى الشكوى رقم (٤) المرفقة

به وارجو ان اعلمكم بما يلي : -

١ . ان انتهاء عمل المعلمة بمجرد عقد قرانها

امر دعته اليه مصلحة التعليم اذ ان العمل التعليمي

يختلف عن كل الاعمال الاخرى في ان الوقت الذي

يضيع منه لا يمكن تعويضه ولا يعمل اضافي . وقد

دلت الملاحظة ان تغيب المعلمة المتزوجة عن عملها

يتكرر كثيرا لأسباب مشروعة وأسباب غير

مشروعة ، اما الاسباب المشروعة فهي الحمل والولادة

والمرض والاسباب الظاهرة الاخرى ، واما الاسباب

غير المشروعة فهي تصنع المرض للانفعال بالامور

البيئية او لمرض الاطفال او لمرض الزوج .

ان المادة (٥٤) من قانون التربية والتعليم رقم
(١٦) لسنة ١٩٦٤ تنص على ما يلي ، تباع الكتب
المدرسية المقررة لطلاب المرحلة الثانوية في المدارس
الحكومية والخاصة ، وفق التعليمات التي يضعها
القسم لهذه الغاية وبذلك يتولى تزويد الطلاب
المذكورين بالكتب المطلوبة مجاناً ، هذا مع العلم بأن
طلاب المرحلة الثانوية يدفعون اثماناً زهيدة لهذه
الكتب لا تتعدى اثمان الكلفة ومع العلم بأن الكتب
المدرسية توزع مجاناً على جميع طلاب المرحلتين
الاعدادية والابتدائية وفق القانون .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير التربية والتعليم

دوقان الهنداوي

السيد عويقات نائب القدس :

اشكر معالي وزير التربية والتعليم وكل ما

ارجو ان القست نظر معاليه اليه هو ان هؤلاء

الاشخاص الذين طلبت الكتب اليهم انما هم معوزين

وبحاجة ماسة وانما يسكنون بالخطوط الامامية وكل

ما ارجوه من الحكومة الموقرة ان توزع الكتب

عليهم مجالا هذا كل ما اطلبه .

(هـ)

الامين العام :

الرقم ١٠٨٩٧/٢٨/٣١

التاريخ ١٩٦٥/١٢/١١

معالي رئيس مجلس النواب

الاشارة للاقتراح برغبة رقم (٢٨) : تساوخ

١٩٦٥/١٢/٧ المقدم من نواب السلط .

١٩٦٥
١٢/١١
١٠٨٩٧/٢٨/٣١

٢ . المعلمة المتزوجة تبيع تنظيم العمل التعليمي فهي لا تستطيع ان تعمل الا حيث يعمل زوجها . فاذا انتقل او نقل فلا بد ان ترحل برحيله وهذا مزعج يجد من امكانية التنظيم ويفرض على الوزارة تجاوز العدالة في تعيين المراكز بالنسبة لسائر المعلمات .

٣ . ان انتهاء عمل المعلمات اللاتي يتزوجن لا يسيء الى الكرامة الانسانية في اعتقادي ، ذلك ان المرأة المتزوجة لها من يعولها ويسهر على راحتها وقد باغتت زواجها متى ما تروى اليه المرأة بطبيعتها ، ولها في بيتها ما يشغلها ، واحق منها بالعمل وقبض الراتب الغاية المتفرغة لاداء واجبها والتي لا زوج لها يعولها ولا اولاد يملأون عليها حياتها .

٤ . لوحظ ان الزواج الصب على النساء العائلات ، وحرمت منه الكثيرات ممن ان تسمح لهن الظروف بالعمل فكان الحرمان مزدوج (لا زواج ولا راتب) وهذا امر غير عادل في بلد مجال العمل في الوظائف التعليمية فيه عند النساء مفضل على اى مجال آخر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير التربية والتعليم
ذوقان الهنداوي

السيد العماد نائب الطفيلة :

ترجمي معالي الرئيس ان يوعز لأمين عام المجلس لاجابة صاحبات الشكوى هذا الجواب لانه جواب واضح وسليم من كل الادراء حتى يدغسل السرور في انفسهن لانهن مطلوبات .

الرئيس : طيبا

(ز)

الامين العام :

الرقم ٣٩٣٨١/١١٠/١٥

التاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٥

الموافق ١٣٨٥/٩/٣

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع / بناء مدرسة موسى بن نصير في حي المهاجرين .

بعد الفحص

اشير الى كتابكم رقم ١٠٢٨/١/٢٤/٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٤ المتضمن الشكوى رقم (٢٢) المقدمة من اهالي حي المهاجرين في عمان حول اخلاء بناء مدرسة موسى بن نصير ارجو ان اعلمكم بأن وزارة التربية والتعليم قامت باخلاء بناء مدرسة موسى بن نصير تاريخ ٩٦٥/٦/٣٠ بعد انتهاء السنة الدراسية حيث ان البناء المذكور لا يصلح من الناحيتين الصحية والتربوية لاستعماله مدرسة للاسباب التالية :-

اولا يقع البناء في اسفل حي المهاجرين ويطل على السيل مباشرة وفي مكان مملوء بالبحوض والحشرات الضارة بصحة الطلاب .

ثانيا : اقام الجوار في الآونة الاخيرة براكيات حول البناء ملتصقة بعضها ببعض استعملت مساكن بالرغم من عدم وجود المرافق الصحية بها مما ادى الى انسكاب المياه القلرة على سطح الارض وتراكم الاوساخ حول سور المدرسة وانتشار الروائح الكريهة والمناظر المؤذية واصبح من الصعب على المعلم القيام بواجبه . وقد بعث اهالي الحي بعدة شكايات الى امانة العاصمة لازالة تلك البراكيات ورفع الضرر عن ابناء الحي وطلاب المدرسة وقد كتبت هذه الوزارة الى امانة العاصمة الكتاب رقم ٣٣١٣٧/١١٠/١٥ تاريخ ١٩٦٣/١٢/١٠ لازالة تلك البراكيات وقد

فضيلة الاستاذ الشيخ جمو نائب عمان :

يتضح من جواب معالي وزير التربية والتعليم ان اخلاء المدرسة بسبب وجود البعوض والروائح الكريهة في الحي ، وانا اعتقد ان واجب المسؤولين ان يعالجوا الموضوع لا ان يفروا من الوباء والروائح الكريهة ، فبلا شك هذه التهمة موجهة لوزارة الصحة ، طبابة عمان ، بامانة العاصمة ، انما الذي اريد ان اقله ان معظم الايجازات السابقة في مدارس التربية لم تكن على اساس المصلحة العامة ، واطلب من معالي وزير التربية والتعليم ووزير نشيط ان يعيد النظر بهذا الموضوع ، فالمواطن ان كان طالبا او كان والدا

الدولة مسؤولة عن رعايته :

وزير التربية والتعليم :

كلام الأخ النائب المحترم ذات شقين : الشق الاول فيما يتعلق بالمدرسة التي اخليت . فالواقع ان القصة قديمة ومنذ سنة ١٩٦٣ وقد علمت وزارة التربية بالتعاون مع الجهات المختصة المسؤولة ببلد كل جهدها لازالة جميع العوامل التي تبغ لوزارة التربية ان تبقى على المدرسة في ذلك الحي ولكن مع الأسف فشلت مساعي وزارة التربية والتعليم كما قلت مع الجهات المسؤولة :

انا فقلت الوعد الذي وعدت به المجلس الكريم في الجلسة التي نوقش بها موضوع المدرسة بالني ساذور المدرسة بنفسي ، وبالفعل وفي اليوم الثاني اصطحبت معي مدير التربية والتعليم في المحافظة مع رئيس قسم الابنية المدرسية فيسار ووزرا المدرسة وتفقدت المدرسة حجرة خجيرة ، المدرسة تطل من الناحية الجنوبية على السيل وبالفعل مكان مؤبوء ومن الجهة الغربية براكيات يستعمل للاغراض لا يجوز للهيئة التدريسية ان تعيش في جن تلك الاغراض ولا

اجابت امانة العاصمة بالكتاب رقم ١٤٦٩١/١٠/١٧ تاريخ ١٩٦٣/١٢/١٧ بانها ستعمل على ازالته ولكن لم يحدث شيء من هذا القبيل ، وقد كتب مدير التربية والتعليم في محافظة العاصمة ايضا الى طلب حصة العاصمة بكتابه رقم ٢٠٧٤١/٣/١/٧ تاريخ ٩٤/٩/٩ يشكو من ان سكان الاكواخ الموجودة امام المدرسة والذين يمتنون الدباغة ينظفون الجلود ويتركسون فضلاتها وفضلات الاحياء قرب المدرسة مما ادى الى تكرار الذباب بشكل مزعج ومؤذي ، وقد اقاموا سدا لحجز الماء لغسل جلودهم مما ادى الى تكوين مستنقع .

ثالثا : ان المر المؤدي الى المدرسة منخفض عن مستوى الشارع العام ، حيث تتدفق مياه الامطار من خلاله الى ساحة المدرسة والى غرف التدريس في الطابق الارضي وتحول دون متابعة الطلاب الدراسة في المدرسة ، خصوصا وان المدرسة ابتدائية وطلابها صغار السن .

وقد تمكنت الوزارة من ايجاد بناء آخر مناسب يملكه السيد محمد سعيد عمر ويقع في وسط حي المهاجرين وليس في حي الكسارات كما ورد في الشكوى ، في موقع صحي مرتفع ويبعد عن السيل وقريب من اماكن سكن الطلاب في الحي .

وان هذا البناء بحاجة الى بعض الاصلاحات البسيطة ليصبح معدا لاستقبال طلاب المدرسة قبل ١٩٦٦/١٢/١٥ ، اما في الحالة الراهنة فقد تم نقل الطلاب الى المدرسة العباسية في الحي المجاور بصورة مؤقتة ريثما تم الاصلاحات في البناء الجديد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير التربية والتعليم
ذوقان الهنداوي

هكذا منه الأصل

يجوز للطلاب ان ينشأوا وان يتصهروا على الجو الموجود في تلك البراكيات الموجودة في ذلك الحي من الجهة الشرقية والشالية عبارة عن مجرات، وارض المدرسة اوطاً منها بحيث انه في فصل الشتاء الماء تدخل لمساحة المدرسة باعتراف صاحب المدرسة السلي استقباني عندما ذهبت للمدرسة .. فأنا اقول لو كنت مدير تربية وتعليم في ذلك الوقت واطلعت على تلك الحالة لما ترددت ثانية واحدة في اغلاق المدرسة ونقل طلابها لأقصى مكان في عمان على ان يبقوا في تلك البيئة . فنقل المدرسة عمل كان سليم جداً ونقل الى مكان لا يبعد عن ٤٠٠ متر اما في مكان مرتفع وعلى الشارع الرئيسي بحي المهاجرين وفي موقع يتصل بالحي كله .

والشئ الثاني من كلام فضيلة الاستاذ النائب المحترم اعد ايضاً بانني سأنظر بنفسي بكل حالة إيجار لاية مدرسة مراعيّاً في ذلك قواعد العدل والانصاف.

الرئيس :

كذلك يبلغ جواب معالي وزير التربية لتقديم الشكوى .

(ح)

الأمين العام :

الرقم - ٢٧/٢٧/٥٧٩/٢٢٠٢٣

التاريخ - ١٩٦٥/١٢/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى نسخة كتابكم رقم ١٠٢٠/١/٢٤/٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٤ حول الشكوى رقم (٢٣) المقدمة من السيد خضر ابو هلاله ورفقاه من القدم والجلفة بتسجيل اراضيهم باسمين بنة الدولة وابعث طياً نسخة من جواب معالي وزير المالية / الاراضي

رقم ٢٠٠٩٩/٦٢٧/١٩ تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٥ . للاطلاع عليه .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
وصفي التل

الرقم ٢٠٠٩٩/٦٢٧/١٩

التاريخ ١٩٦٥/١٢/١٥ .

دولة رئيس الوزراء الاخفم

اشاره لكتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم

١٠٣٠/١/٢٤/٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٤ . الموجه

الي ولسخة منه لدولتكم مع مرفقاته .

تعلمون دولتكم انه عند اعلان التسوية في قرية ما يقوم الموظف المتدرب من قبل مدير الاراضي والمساحة بقبول الادعاءات المقدمة اليه سنداً لاحكام المادة (٧) فقرة (أ) من قانون تسوية الاراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ . والتعديلات الطارئة عليه ويتحقق بها وبعد ان ينتهي التحقيق في هذه الادعاءات يقوم الموظف المذكور بتنظيم قائمة تسمى (جدول الادعاءات) يشمل جميع الادعاءات سواء اكانت معترفاً بها ام منازع عليها كما يقدم كذلك تقارير عن كل قضية منازع عليها استناداً للبادئة (١٠) من القانون المذكور وبعد ذلك يقوم مدير الاراضي والمساحة بتدقيق التقارير وجدول الادعاءات وبعد انتهائه من ذلك ينظم قائمة تسمى جدول الحقوق سنداً لاحكام المادة (١١) فقرة (أ) من قانون التسوية والقرار رقم (١) الصادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين المؤرخ في ١٩٦٥/١/١٠ وتعلق نسخة من الجدول بدائرة تسجيل القضاء واخرى في مكان بارز في القرية وثالثة تسلم للمختار ويحق لكل شخص ان يعترض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التعليق باستدعاء

السيد هريقات نائب القلس :

كلكم وافق الا الحكومة .

الرئيس :

سكتب لها .

٦ - الاقترحات

الرئيس :

والآن ناتي الى الاقترحات برغبة البند الخامس

من جدول الاعمال وارجو تلاوة الاقترحات

تمهيداً لأحالتها .

الأمين العام :

(أ)

اقترح برغبة رقم (٢٩)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/٩

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

أرجو ان نيين نحن النواب الموقمين ادلاه ان فئة كبيرة من المواطنين كانوا قد اشغلوا وظائف غير مصنفة وغير تابعة للتقاعد وجرى تصنيفهم فيما بعد ليس من العدل ان يحرم هؤلاء الموظفين من حق اعتبار هذه الخدمات خدمات غير تابعة للتقاعد بينما تعتبر مدة اربع سنوات من القواصل التي يقضيها الموظف المصنف بدون عمل تابعة للتقاعد (شرط ان لا تقل خدماته السابقة عن خمسة عشر سنة) .

لذلك وعيلاً باحكام المادة (٩٥) من الدستور

نقترح تعديل المادة (٥) من قانون التقاعد المدني رقم

(٣٤) لسنة ١٩٥٩ باضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (ك)

خطي يقدمه لمدير الاراضي والمساحة راساً او بواسطة مامور التسجيل المختصين فيه وجهة اعتراضه استناداً للبادئة (١٢) من قانون تسوية الاراضي والمياه وبعد انقضاء مدة التعليق تحال الاعتراضات المقدمة لحكمة تسوية الاراضي للبت فيها بصورة نهائية الا ان هذه الاحكام قابلة للاستئناف والتمييز بالصورة المحددة بالقانون ومن هذا يظهر ان الخلاف بين الخزينة والمذكورين من حق مامور التسوية التحقيق به وفق احكام القانون ليرفعه المدير ليمارس صلاحيته المبينة في المادة (١١) من قانون التسوية .

وزير المالية/الاراضي والمساحة

عز الدين المفتي

السيد هريقات نائب القلس :

اني اشكر معالي وزير المالية على جوابه الا اني اود ان الفت نظر المجلس الكريم والحكومة الموقرة الى مايلي

ان اراضي الضفة الغربية بصورة عامة، وراضي القدس والقضاء بصورة خاصة صحيرية وجبلية، وان اغلب اهلها يستغلونها ويحفر فيها بين الصخور ليزرعوا ويعتاشوا وبعضهم يستعملها للبناء ، ومثالا على ذلك ان قسماً منهم يتقاتلون على مساحة متر كونها مسجلة باسمائهم . لذلك فانني استرحم من هذا المجلس الموقر والحكومة الموقرة ان تبقي كل شيء على ما كان عليه في الضفة الغربية ، واكرر رجائي بان ترك الحكومة هؤلاء وشأنهم .

اصوات : موافقين

الرئيس :

موافقين يا ابو غالي ، وارجو تبليغ جواب

الحكومة الى المشتكي ورفاقه .

هكذا فيه ليدخل

والخدمة التي قضاها الموظف المصنف قبل تاريخ تصنيفه سواء في وظيفة بعقد أو بوظيفة غير مصنفة وغير مقبول للتقاعد أو كستخدم في ملك الدولة كانت تستخدمه الحكومة على حساب المشاريع والمواد المفتوحة أو الامانات حسبما هو منصوص عليه في نظام الموظفين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ والخدمة التي قضاها في البلديات ان يحسب منها مدة لا تتجاوز الأربع سنوات وشريطة ان يدفع عنها المائتات التقاعدية على ان تسمى احكام هذا التعديل اعتباراً من تاريخ ١/٤/١٩٦٥ .

رجاء ان تفضلوا معاليكم بأحالة على اللجنة القانونية لاجراء المتتضي .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

نطلق الحيد نائبا عمان ، عيد الرحمن خليفة
نائبا عمان ، شاكرا الطعيمه ، نائبا السلط ، محمد
الحشيان نائبا السلط ، نوفان السعد نائبا السلط
عيد الباقي جمو نائبا عمان ، سامي حداد نائبا اريد
ابراهيم كريشان نائبا لواء معان ، صالح الهادي
نائبا الكرك ، زهير مطر نائبا معان

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح
على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

اقتراح برغبة رقم (٣٠)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/١١

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

لقد قامت الحكومة بجهود لشكر عليها في سبيل فتح وتزفيت عدد كبير بالليل من طرق المملكة غير ان البعض من هذه الطرق لم يفتح ولم يمد كليا بطريق

زوبيا - رحابا ، مفرق طريق اريد - عجلون
وطريق دراني سعيد - الصوان زوبيا - رحابا -
وطريق ابي سعيد - جفین - وطريق دير ابي سعيد
جديتا - وطريق بيت يافا حتى تلتقي بطريق اريد
- دير ابي سعيد المعبود :

وبما ان الحكومة الجليله عمدت الان على تخصيص مبالغ اضافيه لا كمال مثل هذه الطرق ، ارجو من معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية التكرم بالعمل على زياده المخصصات اللازمه لذلك واكمال جميع الطرق في لواء اريد لتكن جاهزة للمرور قبل فصل الشتاء .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

حمزة الشريده

نائبا لواء اريد

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح

على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(ج)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٣١)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/١١

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع : ايصال مياه عين التنور لبعض قرى قضاء الكورة .
لقد استولت سلطة المياه المركزية على مياه عين التنور من اجل تأمين مياه الشرب لعدد من قرى

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح

على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ا)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٣٣)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/١١

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

لقد قامت الحكومة مشكورة بتوزيع السلاح على سكان الخطوط الامامية في لواء اريد واعني بذلك منطقة الاغوار المتاخمة للخطوط الامامية ، ولقد شاهدت العديد من الشيوخ يحملون بنادقهم ويحرسون قراهم في برد الليل القارس ولا يملك احدهم ثمن معطف يقيه شر البرد وهناك كميات كبيرة منها في مستودعات الجيش .

فأرجو التكرم بأحالة اقتراحي هذا على الجهات المختصة لصرف معاطف لكل اولئك الذين يوكل اليهم امر حراسة قريتهم .

واقبلوا فائق الاحترام

نائبا لواء اريد

حمزة الشريده

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح

على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

لقضاء الكورة وقامت بتمديد الانابيب الى بعض القرى تاركة القرى التالية .

ابو القين - جفین - زوبيا - رحابا - عنب -
رغم اني قابلت دولة رئيس الوزراء وعرضت الامر عليه فأصدر امره الهاتفي للمدير مصلحة المياه لا يصال الماء لقصرية جفین واجراء الدراسات اللازمه لبقية القرى المذكورة .

ارجو التكرم بأحالة هذا الاقتراح الى الحكومة راجياً ان يكون موضع اهتمامها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نائبا لواء اريد

حمزة الشريده

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح

على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(د)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٣٢)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/١١

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ان مدينة دير ابي سعيد مركز قضاء الكورة لا يوجد فيها امام يقيم شعائر الدين بسبب نقل امامها الشيخ محمد المدني منذ شهر الى ناعور وبدون ميرر .

ارجو التكرم بأحالة هذا الاقتراح الى الحكومة للتكرم باعادة امام دير ابي سعيد اليها او تعيين امام بكفاءته ومقدرته العلمية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائبا لواء اريد

حمزة الشريده

هكذا من النص

(د)

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٣٤)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/١١ .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٥ زوت قرى الخطوط

الامامية وهي القرى : -

بيت نوبا - يالو - عمواس من منطقة الطرون
في لواء رام الله فوجدت السكان هناك يشكون من
الامور التالية .

١ - قد عين عدد من الحراس لكل قرية بعد
تسليم السلاح مؤخراً براتب خمسة دنائير كل حارس
تجمعها القرية من السكان . مع ان هذه القرى قد
جردت من اسباب الحياة فلا زرع ولا صرع ولا عمل .

٢ - قد منعوا من حرث المناطق التي اعتادوا
ان يحرقوها ويستغلوها .

لهذا فاني اطلب من الحكومة اعفاء الاهالي
من رواتب الحراس لان هذا من مسؤوليات الحكومة
الخاصة .

واقبلوا فائق الاحترام

نائب رام الله
محمد البرغوثي

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احوالة هذا الاقتراح

على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(ز)

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٣٥)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/١١

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية وبعد .

نرجو ان تحيلوا اقتراحنا التالي على الحكومة

لتعمل على تنفيذه .

لا يسعنا الا ان نقدر الجهد الذي تبذره الحكومة
في انشاء المدارس وتعميمها في كافة انحاء المملكة ،
وذلك لانها ادركت ان بالعلم وحده تنهض الامم ،
وترقى الاوطان وتزدهر .

حتى انه لم تبق ناحية في المملكة الا وانشأت
فيها المدارس على انواعها ، فارتاح لهذا الجهد الشعب
وامن على مستقبل بنيته العلمي ، من بنين وبنات .

وبيت لحم تقوم فيها مدارس حكومية من كل
الدرجات ، وسير مناهج التعليم فيها للبنات والاولاد
ممتازاً جداً ، غير ان الذي يؤسف له في بيت لحم ،
هي ان جميع مدارس الحكومة تقسم في بنايات
مستأجرة ، وبالإضافة الى انها تكلف الدولة وضريبة
المعارف الاموال الطائلة ، فان معظمها غير صحي
ولا يليق بها ان تكون مدارس .

ومنذ عام ١٩٥٥ والمسؤولون في بيت لحم ،
يتقدمون من الحكومة بطلب عادل ، وهو انشاء
مدرستين حكوميتين ثانويتين واحدة للبنين واخرى
للبنات ، ولكنهم عينا حاولوا تقديم هذا الطلب
بصورة استمرارية ، لان الحكومة رغم وعدها في
كل مرة لم تحقق لهم شيئاً من هذا القليل الامر الذي
ترك في نفوسهم حزازة مؤلمة ، فيما يرون مدارس
الحكومة تنشأ هنا وهناك بسخاء .

وخمسماية نسمة كما وأنه يوجد شعبتين يريد في قرية
جبوس وفي قرية كفرنت على شعبة يريد عزون فن
الضروي عمل هذه الشعبة مكتب يريد ليتسنى
للمسؤولين خدمة المواطنين .
واقبلوا فائق الاحترام .

نائب قضائي طولكرم وقلقيلية

محمد سعيد يونس

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احوالة هذا الاقتراح

على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ط)

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٣٧)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٢

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية طيبة وبعد .

ارجو احوالة اقتراحي الى الجهات المختصة

لاهميته .

قامت اسرائيل النافذة بهدم مركز شرطة قلقيلية
ولم يعاد بناء هذا المركز الى يومنا هذا بل قامت
الحكومة باستئجار بيوت بدلا من المركز نظرا لترفع
قلقيلية الى مقاطعة وكثرة القضايا فيها ولرفع معنويات
السكان ارجو ان تقوم الحكومة ببناء مركز مقاطعة
لائق ليكون بمثابة حصن منيع على حدود اسرائيل
يستوعب جميع اعمال المقاطعة .
واقبلوا فائق الاحترام .

نائب قضائي طولكرم وقلقيلية

محمد سعيد يونس

هذا ولما كان موضوع انشاء مدرستين ثانويتين
في بيت لحم اصبح امرا ملحا . نظراً للحاجة القصوى
اليها . ونظراً للاموال الكبيرة التي تصرف على اجور
عمارات المدارس الموزعة في كافة انحاء المدينة بدون
ربطة .

لهذا فانا نرفع اقتراحنا هذا للحكومة ، لتقوم
بانشاء هاتين المدرستين ، انصافاً لسكان منطقة
بيت لحم ، ومساواة لهم بباقي المواطنين ، مع الرجاء
في ان الحكومة سوف تستجيب لهذا المطلب العادل
وتباشر في عملية الانشاء بعد رصد المخصصات اللازمة
في موازنة العام المالي الجديد .

واقبلوا الاحترام

موسى عيسى عابده حسن عبد الفتاح درويش

نائب منطقة بيت لحم نائب منطقة بيت لحم

ايوب مسلم

نائب منطقة بيت لحم

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احوالة هذا الاقتراح

على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

- ح -

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٣٦)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٢

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

سلاماً وتحية وبعد .

الرجو احوالة هذا الاقتراح الى الجهات المختصة

ترفع شعبة يريد عزون الى مكتب يريد لان

قرية عزون بلدة كبيرة وسكانها يزيدون على الفين

هذه هي الاصل

الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح

على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ي)

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٣٨)

تاريخ ١٣ / ١٢ / ١٩٦٥

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
الموضوع : الطرق الرئيسية والقروية في قضاء عجلون.
لا ينكر ما بذل من جهد في هذا العام من أجل
فتح وتعميد الطرق القروية والرئيسية إلا انه لا بد من أن
علي ان اقدم باقتراح هذا للمجلس الكريم راجياً
إحاطته بالحكومة كسباً للوقت وحق يحسب لهذه
الطرق حسابها في الموازنة العامة للسنة المالية المقبلة أو
من ملاحق الموازنة للسنة الحالية ان حدث ملاحق
وهذه الطرق هي : -

الرئيسية : -

- ١ - لتوسيع طريق عجلون - اربد ;
- ٢ - اتمام فتح طريق عنجرة - كفر نعيم وتعميدها
- ٣ - فتح وتعميد - طريق كفر نعيم - كريمة .
- ٤ - اتمام الطريق التي تربط بين قضاء عجلون
عن طريق ياعون مع قضاء الكورة . لتلقتي مع جدينا .
- ٥ - تعميد طريق عين ضيا / مفرق عجلون .
- ٦ - اكمال قضاء عجلون من جهة حلاوة
بالغور بالنظر للمصالح الكثيرة ولأن أهل قرى فاره
وحلاوة والخربة من ملاكتي غور فاره وخربة
الوهادنة وذلك بفتح طريق ما بين حلاوة والغور
واحد الياسين .

اما الطرق القروية فهي : -

- ١ - اكمال طريق فاره حلاوة فتحاً وتعميداً .
 - ٢ - تعميد طريق خربة الوهادنة .
 - ٣ - تعميد طريق ياعون / عرجان .
 - ٤ - تعميد طريق ياعون / اوصري .
 - ٥ - تعميد طريق راسون .
 - ٦ - تعميد طريق عثنا .
 - ٧ - فتح طريق الى ام المتابع والطياره .
 - ٨ - تعميد طريق عثنا - وشين ، وكذلك الى
سامتا .
 - ٩ - فتح طريق القرى اشكاره والساخنة
والفاخرة والزراعة ، وهي قرى على خط واحد
ومتجاورة .
 - ١٠ - فتح طريق الى قرية راجب .
 - ١١ - فتح طريق قرية السليخات الكائنة في
غور الوهادنة .
 - ١٢ - فتح طريق الى قرية السيرة الكائنة في
غور الوهادنة .
 - ١٣ - فتح طريق الى قرى صغار وعصيم يير
الدالية وهي متجاورة .
 - ١٤ - فتح طريق عن الطريق العام الى دير
الصادية .
 - ١٥ - فتح تعميد الطريق الى - عبلين .
- وختاماً فاني كل أمل ان تلقى هذه القرى
العناية الكافية والعمل على تحقيقها علماً انها طرق
قصيرة ولا تكلف كثيراً .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .
نائب قضاء عجلون
سليمان اللصاه

الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح

على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

الأمين العام :

(ك)

اقتراح برغبة رقم (٣٩)

تاريخ ١٣ / ١٢ / ١٩٦٥

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
الموضوع : المكاتب والشعب البريدية في قضاء عجلون.
تحية واحتراماً وبعد : مع تقديري لما قامت
به وزارة المواصلات من فتح عدد لا بأس به من
الشعب البريدية في قضاء عجلون الا انه ما زالت
هناك بعض القرى بحاجة الى تلك الشعب والى احداث
بعض المقاسم او المكاتب في بعضها الآخر ولهذا فاني
سأبين بأدناه القرى المحتاجة رجاء إحالة اقتراحي
هذا على الحكومة آملاً تحقيق ما جاء فيه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام :

نائب قضاء عجلون
سليمان اللصاه

اولاً : الشعب البريدية : -

اقتراح احداث شعب بريدي في القرى التالية .

- ١ - عثنا - لفانيتها وفالدة مزرعة شين
وشامتا القريتين منها .
- ٢ - صغار - لفاندة هذه القرية ومزرعتي
عصيم ويز دالية .

٣ - شعبة بريدية للقرى المتقاربة التالية في
مكان متوسط منها وهي : - الشكاره - والساخنة
والفاخرة والزراعة .

٤ - فتح شعبة بريد لقرية دير الصادية .

ثانياً : المكاتب والمقاسم البريدية : -

١ - احداث مكتب بريد في عين ضيا بدلاً
من شعبة بريدية .

٢ - اعتبار شعبة بريد اشتيفنا مقسماً وذلك
لأن هذه الشعبة ترتبط فيها أكثر من ثمانين
شعب بريدية فضلاً عن محطة الحراج وهذه القرية
تقع في نقطة متوسطة يرتادها المصطافون ووجود
المقسم يسهل مهمة المصطافين والاهلين .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح

على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ل)

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٤٠)

تاريخ ١٣ / ١٢ / ١٩٦٥

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
الموضوع : توسيع الخدمات الصحية في قضاء
عجلون .

ان قضاء عجلون قضاء واسع وكبير وبحاجة
الى المزيد من الخدمات الصحية ولهذا فاني اقترح على
الحكومة مايلي : -

- ١ - اقامة مستشفى في عجلون .

هذا من نص

(٢) فتح عيادات صحية في القرى التالية :-

(١) باعون/لقريني باعون واوصري
(٢) عفا /لقرى ومزارع شين وسامنا وعفا
وعصيم وصعار :

(٣) الشكارة / فتح عيادة صحية فيها لقرى
ومزارع الشكارة والساخنة والفاخرة والزراعة

(٤) فتح عيادة صحية في راجب .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

نائب مجلس

سليمان القضاء

الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على

الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

الأمين العام :

(م)

اقتراح برغبة رقم (٤١)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٣

الموضوع طلب وضع نص في قانون العقوبات
باعتبار الاعتداء على الربا جرماً جنحياً .

تحية واحتراماً ، وبعد فانه من المعلوم ان فئة
من المرائين تستغل حاجة المواطنين الفقراء الذين
يضطرون تحت وطأة الحاجة الى اللجوء اليهم ليستغلون
منهم مبالغ بفوائد فاحشة تزيد هؤلاء وتضعهم في
ظروف حرجة دليقة يعجزون بالنتيجة عن سداد الدين
بسبب هذه الفوائد ولقد حولت هذا الموضوع بالنسبة
الى ديون المزارعين لكن هناك فئات من صغار العمال
والموظفين والفقراء من المواطنين ما زالت تشكو من

جشع معتادى الربا وهم كثر ، والربا فضلاً عن انه
محرم شرعاً فانه وسيلة من وسائل ابتزاز اموال الناس
بطرق غير مشروعة ، وقد عاجلت قوانين العقوبات
في عدد من البلدان العربية هذه الناحية فاعتبرت
الاعتداء على التعامل بالربا جريمة معاقب عليها ، وقد
يسنى هذا المبدأ قانون العقوبات السوري في المادة
(٦٤٩) وكذلك قانون العقوبات اللبناني في المواد
(٦٦١) و (٦٦٤) وكذلك قانون العقوبات المصري
ولهذا فاني اقترح على المجلس الكريم إحالة هذا
الاقتراح الى الحكومة لتضع نصاً في قانون العقوبات
تعتبر فيه الاعتداء على الربا جرم جنحوي . وبدا لنصح
حدا للاستغلال .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

نائب قضاء عجلون

سليمان القضاء

الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح

على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ن)

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٤٢)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٢

معالي رئيس مجلس النواب الكرام

سلام وتحية وبعد .

المرجو إحالة اقتراحي هذا الى الجهات المختصة
بناء مدرستين في قنيطرة احدهما للذكور والثانية
للإناث تكون مدارس نموذجية حديثة لان الحكومة
تدفع اجور مدارس في قنيطرة يزيد على الف دينار

الاسباب الموجبة

١ - المعارضة الصريحة لنص القرآن الحكيم
الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

٢ - المخالفة الصريحة لنص المادة الثانية من
ال دستور والاسلام دين الدولة .

٣ - ان الغاية التي من اجلها وضع القانون
توسيع استغلال الاراضي الاميرية للايدي العاملة :

قد زالت واصبحت الاراضي الزراعية محصورة بيد
اصحابها وهي دون الكفاية لكثرة السكان .

٤ - في ذلك ضمان للعدالة الاجتماعية ورفع
الخصومات بين افراد العائلة الواحدة .

٥ - ان حق المرأة مصون بمهرها وارثها
وبالاتفاق عليها من قبل الاهل والزوج .

٦ - انه دفع كبير من الاء تسجيل اراضيهم
الزراعية على اولادهم الذكور دون الاناث ولو كان
الميراث حسب التسمية الشرعية لما وقعوا فيها وقعوا
فيه من حرمان بناتهم وزوجاتهم من الارث .

وتفضلوا بقبول الاحترام

لسواء اريس

علي الملكاوي ، حمزه الشريده ، محمد الزاوي
سامي حداد .

قضاء رام الله

محمد البرغوثي

بدو الجنوب

فيصل الجازي

الخليل

يوسف التكروري

قضاء طولكرم

حافظ الحمد الله ، محمد سعيد بولس

وخمسماية دينار سنوياً ولو قامت الحكومة بهذا
البناء لقضاء قنيطرة لارتاحت من دفع الاجورات
السنية الباهظة لان اجور بضع سنين يقوم بتكاليف
بناء المدارس المذكورة .

وتفضلوا بقبول الاحترام :

نائب قضائي قنيطرة وطولكرم

محمد سعيد بولس

الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح

على الحكومة ؟

الجميع :

موافقون

(س)

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٤٣)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٢

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

تحية واحتراماً وبعد

فترجو إحالة الاقتراح التالي الى اللجنة القانونية
لاهميته الكبرى .

من المعلوم ان هذه المملكة الفتية التي رأسها
الحسين المعظم سبط الرسول الكريم ، والذي هو
حريص على المحافظة على حياة الدستور وتنفيذ
وصية الله وقريسته فانا نقترح إلغاء قانون انتقال
الاراضي الاميرية التي مضى عليه القرن قرنين -
والاكتفاء بالتقسيم الشرعي للميراث .

مجلس النواب

لواء الكرك
صالح المجالي ، صلاح السحيات
قضاء جنين

فوزي جرار

قضاء جرش

فيصل الدغمي

قضاء مادبا

محمد سالم ابو الغم

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على
الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ع)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٤٤)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٢

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
بعد التحية .

نرجو احالة الاقتراح الاتي الى اللجنة القانونية
لتعديل المادة (٤) بفقرتها من قانون حقوق العائلة
رقم (٩٢) لعام ١٩٥١ بحيث تكون بالنص التالي : -
يشترط في اهلية النكاح اذا بلغ الحاسب
والخطوبة سن الخامسة عشرة سنة .

الاسباب الموجبة

١ - ان المادة الرابعة بفقرتها تنساق وروح
التشريع الاسلامي لانها قيدت كل زوج يجري دون
الساكنة عشرة سنة بدون اذن القاضي يكون فانسدا
فساد النكاح في هذه الحالة لاصل له في الفقه الاسلامي .

٢ - مع ان المادة المذكورة بفقرتها تجبر
زواج الفتى او الفتاه التي اكملت الرابعة عشرة سنة
شريطة ان يراها القاضي لتأخذ منه الاذن بالزواج
اذا ما وافق وليها - وفي هذا يحصل حاصل طالما
وان لها حق الزواج وهي في هذا السن فلا داعي
لاذن القاضي .

٣ - مع ان المادة المذكورة فيها مطاعن
ومدار للشبهات بهذه القيود التي لا مبرر لها .

٤ - ان تدخل القاضي في تصرفات الولي
المخير الذي هو كامل الشفقة غير جائز شرعا فالولاية
الخاصة اقوى من الولاية العامة شرعا وقانونا . . .
بدليل ان الاذن بالزواج من القاضي لا قيمة له اذا
لم يقرن بموافقة الولي الخاص . وتفضلوا بقبول
الاحترام .

لواء اربد

علي المكاوي ، محمد الزواوي ، حمزة الشريدة
سامي حداد

طولكرم

جافظ الحمد الله ، محمد سعيد يونس

جرش

فيصل الدغمي

الكرك

صالح المجالي ، صلاح السحيات

الخليل

يوسف التكروري

مادبا

محمد سليم ابو الغم

جنين

فوزي جرار

الرئيس :

٣ - لقد ثبت بالتجارب فشل تنفيذ الاحكام
الاجبارية للطاعة فكانها حبر على ورق .
وتفضلوا بقبول الاحترام .

لواء اربد

علي المكاوي ، سامي حداد ، حمزة الشريدة
محمد بشير الزواوي .

طولكرم

حافظ الحمد الله ، محمد سعيد يونس .

الكرك

صالح المجالي ، صلاح السحيات .

جرش

فيصل الدغمي .

مادبا

محمد سالم ابو الغم .

جنين

فوزي جرار .

الخليل

يوسف التكروري .

نابلس

عبد القادر الصالح .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح
على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح
على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(ف)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٤٥)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٢

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تحية وبعد :

فترجو احالة الاقتراح التالي الى اللجنة القانونية
من اجل تعديل المادة (٣٣) من قانون حقوق العائلة
رقم (٩٢) لعام ١٩٥١ .

بحيث تكون بالصيغة الاتية : -

(تؤمر الزوجة بعد قبض المهر الممجل على
الاقامة في مسكن زوجها الشرعي والانتقال معه الى اية
جهة ارادها الزوج وفي حالة تمتنعها عن المتابعة
الزوجة تكون ناشرة .)

الاسباب الموجبة

١ - ان الحياة الزوجية في الاردن تطورت
تطورا ملحوظا فاصبحت كل زوجة تعرف ما لها
وما عليها من مسؤولية وواجبات لبناء اسرة سعيدة في
مجتمع صالح .

٢ - فان ارغام الزوجة بالقرة التنفيذية على
ملا من الناس الدلال لها وحط من كرامة اهلها
وكرامتها وكانها عضو ناقض فاشل لاحول له ولا قوة .
ان تنفيذ الطاعة بالقوة الجبرية اساءة للرابطة
الزوجية والحياة فتتفقد مشاكلها وتكثر فيها الخلافات
العائلية وقد تستحكم وتطول .

هكذا منه الاصل

(ص)

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٤٦)

تاريخ ١٢/١٢/١٩٦٥

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم وبعد :

نرجو إحالة الاقتراح الآتي إلى اللجنة القانونية لتعديل المادة (٩٦) من قانون حقوق العائلة رقم (٩٢) لعام ١٩٥١ وما يتبعها من فقرات . بحيث تكون حسب النص التالي :

إذا ادعى أحد الزوجين اصرار الآخر به بما لا يستطيع معه دوام العشرة يجوز له أن يطلب من القاضي التفريق وعلى القاضي بعد التثبت من النزاع والشقاق وعجزه عن اصلاح بينهما بحث حكيم من أهل الزوجين فإن تقرر فن غيرهم من له قدرة على الاصلاح .

أ - يشترط في الحكيم أن يكونا عدلين قادرين على الاصلاح وعليهما أن يتعرفا على أسباب الشقاق بين الزوجين ويبدلا جهدهما للتوفيق فإن عجزا وكانت الاسامة من الزوج قرر التفريق بطلقة بائنة ، وإن كانت من الزوجة قرر التفريق على تمام المهر أو قسم منه وفي كل الحالات عدم المطالبة بالحقوق الزوجية .

ب - إذا اختلفت المحكمة حكم القاضي غيرهما أو ضم لها ثالثا مرجعا وبعد أن يرفقا تقريرهما إلى القاضي بحكم مقتضاه إذا كان موافقا للفصل بطلقة بائنة .

ج - امتناع أحد الزوجين عن الحضور بعد تبليغه لا يؤثر في التحكيم .

الأسباب الموجبة

١ - أن المادة (٩٦) يفقراتها لا تتفق والنص : (وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها . فالشقاق كما يكون من الزوج يكون من الزوجة وهو الغالب .

٢ - المادة المذكورة فتحت مجالا للزوجة أو المحرضين لها لخلاصها بعد أن ابتزت أموال الزوج وهو الواقع .

٣ - لم تعط الزوج حق المطالبة بالمثل بادعاء أنه يملك الطلاق ولو عصفت بأمواله اطباع الزوجة والمحرضين وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

لواء أربيد

علي الملكاوي ، حمزه الشريدة ، محمد بشير الزاوي ، سامي حداد ،

الكرك

صالح السحيات

مادبا

محمد سالم أبو الغم

طولكرم

حافظ الحمدالله ، محمد سعيد يونس

جرش

فيصل الدغمي

جنين

فوزي جرار

الخليل

يوسف التكروري

الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على

الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(ق)

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٤٧)

التاريخ ١٢/١٢/١٩٦٥

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

بعد التحية .

نرجو إحالة الاقتراح الآتي إلى اللجنة القانونية للعمل على تعديل المادة (١٢٣) من قانون حقوق العائلة رقم (٩٢) لعام ١٩٥١ بحيث تكون بالنص التالي (تنهي حضنة الصغير إذا أتم السادسة من العمر ذكر كان أم أنثى)

الأسباب الموجبة

١ - أن المادة (١٢٣) كما هي تتعارض معارضة كلية مع مصلحة الصغير سواء كان أنثى أو ذكر فقد يستوجب ادخاله المدرسة في سن السابعة حسب أنظمة وزارة التربية والتعليم .

٢ - فيقاؤه عند الحاضنة بعيدا عن المدرسة يعرضه لحياة التشرد وحرمانه من التعليم .

٣ - مصلحة الصغير تستدعي تعليمه إذا بلغ السادسة ومن مصلحة أن يقوم وليه بالاهتمام عليه في مثل هذا السن .

٤ - أن بقاء الصغير فوق السادسة عند الحاضنة يعرض الطفل العصيان وعدم الطاعة واخيرا يحرم من العلم والتعليم المثل .

٥ - الولي أولى برعاية ابنه وأقدر على توجيهه الوجهة الصحيحة والاعتناء بأموره سيما وهو المسؤول عنه أولا وآخر .

٦ - في ذلك المحافظة على أموال الصغير خوفا عليها من التصرف إلى يد الحاضنة بالتفقات المترتبة عليها

٧ - فالحاضنة لولا جبر المصانم لما بسبب الصغير لما احتفظت به يوما واحدا .

٨ - أن في ذلك حسم للمنازعات والخلافات بين الولي والحاضنة وأنها أحق بمحضاته الصغير .

٩ - رغم أن الحاضنة فكاية بالصغير تفرس في نفسه الحقد والكراهية لوالده وفي ذلك ما فيه من التكر والعقوق لوالده .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

لواء أربيد

علي الملكاوي ، محمد بشير الزاوي ، حمزه الشريدة ، سامي حداد

الكرك

صالح السحيات

جرش

فيصل الدغمي

طولكرم

حافظ الحمدالله ، محمد سعيد يونس

مادبا

محمد سالم أبو الغم

جنين

فوزي جرار

الخليل

يوسف التكروري

الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على

الحكومة ؟

الجميع : موافقون

هكذا منه ليدخل

(د)

الأمين العام:

اقتراح برغبة رقم (٤٨)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٢

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

سلاما ومحبة وبعد ،

فترجى احواله الاقتراح الاتي الى الجهة المختصة من اجل تعديل المادة (٢٤) من نظام الرسوم رقم (٢) لعام ١٩٥١ وما ادخل عليها من تعديل برقم (٢) ١٩٥٦ المنشور بالجريدة الرسمية عدد (١٢٥٩) والاكتفاء بالنص التالي : -

(يستوفى عن كل عقد زواج أو نصادق على زواج مهما كان مقدار المهر وتوايه رسم مقطوع قدره دينار واحد) .

الاسباب الموجبة

١ - لقد وضعت شروط المادة الحمد من تعدد الزوجات التي رأها المعلن في حينها بدفع رسم اضيائي قدره عشرة دنائير مما لا يتفق وروح التشريع الاسلامي .

٢ - رغم ذلك لم نجد تلك الضريبة الاضافية من تعدد الزوجات وانما كانت حكيمية للضرب والمهدم بطلاق الزوجة الاولى وهذا كثير .

٣ - ان المادة المذكورة غير شاملة لجميع افراد الاسرة الاردنية لتطبق على جماعة المحضر ولا

تطبق على فئة المشائر الرجل وفي ذلك مخالفة في عدم التساوي امام القانون .

وتفضلوا بقبول الاحترام

لواء اويد

علي المكاوي ، حمزة الشريسة ، محمد الفزاوي ، سامي حداد .

الكرك

صلاح السحيات

جنين

فوزي جرار

طسولكرم

محمد سعيد يونس ، حافظ الحمد الله

جرش

فبصل الدغبي

مادبا

محمد سالم ابو لغنم

الخليل

يوسف التكروري

الرئيس:

هل يوافق المجلس على احوالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ش)

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٤٩)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٥

معالي رئيس مجلس النواب الاحقرم

ارجو توجيه الاقتراح التالي الى معالي وزير الداخلية لما كان قضاء الطفلة منذ العهد العثماني يعتبر

(٣) فتش طريق رأس النقب - البياره - البتراء ،

(٤) تكةلة طريق أذرح - الجرباء - الشوبك .

(٥) تكةلة طريق أبو العلق - الجرباء وطوله (٣) كيلو متر ،

(٦) فتح طريق أشريف الجنوبي - غرندل - جرف الدراويش التابع الى عشائر المنايع والحجابيا . واقبلوا احترامي ،

نائب بدو الجنوب

فبصل الجازي

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احوالة هذا الاقتراح

على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ث)

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٥١)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٦

معالي رئيس مجلس النواب الاحقرم

محبة واحترام ،

أرجو من معاليكم عرض اقتراحي هذا على المجلس الكريم وأحوالته على الحكومة الموقرة لما له من أهمية بسكان المنطقة ،

ان عشائر النيمات مقطوعين من قلة المياه في أراضيهم وقد تكرمت الحكومة بالتعاون مع سلطة المياه المركزية وسفرت بئر في موقع قاع النيمات وقد تفجرت المياه من ذلك البئر ، حيث ملتصا الحكومة الجلييلة بأن تعمل على تركيب مانور ومضخة لذلك

القضاء الاول ، ولا اول على ذلك من معاملة القائمة حاليا وعلى رأسها قلعة الطفيلة .

ولما كان هو القضاء الوحيد بعد قضاء العقبة الذي يبعد عن لواء الكرك (٧٥) كيلو مترا وعن لواء معان ب (١٠٠) كيلو متر ، ولما يتمتع به من مزايا لسة مساحته ويعدد قراه ويعدد عن مراكز الالوية ولما يتطلبه الجهد في سبيل التقدم والاصلاح والانشاء اسوة بباقي الالوية : ارجو ان تلتطف الحكومة الرشيدة برفعه الى لواء واستقلاله في جميع اموره الادارية .

وتفضلوا بقبول الاحترام

نائب الطفيلة

وحيد العوران

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احوالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ت)

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٥٠)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٦

معالي رئيس مجلس النواب الاحقرم

أرجو من معاليكم والمجلس الكريم احوالة اقتراحي الى الحكومة الجلييلة لما له من أهمية بفتح وتعبيد الطرق التالية : -

(١) ترفيت طريق النجيج - الخط الصخراني وطوله (١٨) كيلو متر .

(٢) فتح طريق مدرسة الخياض - أبو السن وطوله (٢) كيلو متر .

هكذا من اجل

البركي يستفيد منه المواطنون هناك ويوفرون عليهم سلوك المسافات البعيدة وخاصة في فصل الصيف والشتاء والله الموفق .

واقبلوا فائق الاحترام ،،

نائب بدو الجنوب
فوصل الجازي

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(خ)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٥٢)

تاريخ - ١٩٦٥ / ١٢ / ٢٣

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

أرجو التكرم بعرض اقتراحي التالي على المجلس الكريم وأحاله الى الحكومة من أجل تنفيذه ، وهو -

١ - أكال فتح وتعبيد طريق صباغة - الغور - مادبا البالغة (١١) كيلو متراً بالنظر لما لهذه الطريق من أهمية سياحية وزراعية ، ولما لها من فوائد تربط قرى وعشائر تلك المنطقة .

٢ - تعبيد وتزفيت ما تبقى من طريق حمامات ماجين ، نظراً لأهمية هذه البقعة من فوائد تعم جميع المواطنين في المملكة .

٣ - أكسال تعبيد وتزفيت طرق مأدبا - الهيدان - زاره التي تقع في أراضي عشائر بني حميده .

واقبلوا فائق احترام ،،

نائب مادبا

محمد سالم : أبو الفهم

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ذ)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٥٣)

التاريخ - ١٩٦٥ / ١٢ / ٢٣

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

اقتراح على الحكومة توسيع مفترق التفحيص ما حصر نظراً لما لهذه الطريق من أهمية وخصوصاً ان المنطقة أصبحت معرضة لسيارات والباصات العامة في منطقة مشروع الاسمنت .

واجباً التكرم بأحالة اقتراحي على الحكومة الجليلية لتنفيذه ووضع الحصص اللازمة له في الموازنة القادمة .

واقبلوا احترامي .

شاكر الطعيمة

نائب السلط

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة .

الجميع موافقون :

(ض)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٥٤)

التاريخ - ١٩٦٥ / ١٢ / ٢٣

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

بناء على صدور الارادة الملكية السامية بتصديق نظام التقسيمات الادارية لم نجد ما يتعلق بالتفحيص شيئاً ولما كانت بلدة التفحيص تستحق ان تعتبر

ناحية اقترح على الحكومة الجليلية رفع البلدة الى مديرية ناحية .

واقبلوا فائق الاحترام .

شاكر الطعيمة
نائب السلط

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(ظ)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٥٥)

تاريخ - ١٩٦٥ / ١٢ / ٢٣

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

نحية طيبة ، وبعد .

نرجو ان ترفعوا اقتراحنا التالي الى معالي وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية ليعمل على تنفيذه نظراً لأهمية التي تعلقها قرية نحالين على تنفيذه ، ضامنا لسلامتها وتسهيلا لتسويق منتوجاتها الزراعية .

لهذه القرية التي تعرضت بسبب موقعها الامامي لكثير من الاعتداءات الاسرائيلية العاثمة ونجحت الكثير من التضحيات في هذا الصبيل ، يتطلع سكانها اليوم الى الحكومة لتتحم بهم بأمرهم ، وتعالج مطالبهم الحقبة بالقدر الذي يساوي مقدار تضحياتهم كخطط انامي وهم السدين يعملون بأرضهم نهراً ويوفرون بحراية بلدتهم ليلا رغم ما في هذا من اجهاد مع ما هم عليه من فقر .

ان الطريق المؤدي الى قريتهم من طريق الخليل نحالين ، طريق وعر المسالك يبلغ طوله ثلاثة كيلو مترات ، هو الطريق الوحيد الذي يسوقون بواسطته منتوجاتهم الزراعية . لهذا فهم بأشد الحاجة الى شقه وقومسيه .

وكذلك الطريق الذي يربطهم بقصبة القضاء بيت لحم اي طريق حوسان نحالين ، هو ايضا الطريق الذي تتعلق باصلاحه سلامتهم العامة لهذا فانهم يطالبون ويلحون على رصفه وتزفيت .

لهذا فاننا نرفع هذه المطالبة باسم سكان هذه القرية المجاهدة كاقترح لمعالي الوزير المختص ، ليعمل على تحقيقها ، والقرية بالسلطات تستحق عناية الحكومة ورعايتها .

واقبلوا الاحترام .

ايوب مسلم
نائب منطقة
حسن عبد الفتاح درويش
نائب منطقة
بيت لحم

موسى عيسى عابده
نائب منطقة
بيت لحم

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

هكذا من الفصل

(غ)

الأمين العام:

اقتراح برغبة رقم (٥٦)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٥

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
ارجو الموافقة على احالة اقتراحي هذا الى
الحكومة نظرا لاهميته والاخذ به بعين الاعتبار وهو
فتح وتعميد الطريق التالي الذي يمر من القرى
التالية وهي :-

- ١ - الهامشية
- ٢ - السمراء
- ٣ - الزينة
- ٤ - بلعما
- ٥ - حيان
- ٦ - عين
- ٧ - المعمرية
- ٨ - اخنوزير
- ٩ - الدجنية
- ١٠ - البويضة
- ١١ - المزرق
- ١٢ - ابريج
- ١٣ - فاع
- ١٤ - الحرش

١٥ - حتى طريق الحصن الرئيسي
واقبلوا لائق الاحترام

النائب

فهمل الدغبي

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح
على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

٧ - الاسئلة والاجوبة

الرئيس :

ناتي الآن للبند السادس من جدول اعمالنا
وهو الاسئلة والاجوبة ، فارجو من الامين
العام تلاوة السؤال ثم الجواب .

(أ)

الامين العام :

سأتلو السؤال ثم الجواب

سؤال رقم (١)

تاريخ ١٩٦٥/١١/٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير
المواصلات سركك - طيران - موانئ ، للاجابة
عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام

بلغنا ان الشركتين البريطانييتين اللتين تمهدتا
بإعادة الخط الحجازي مفلستان وان العمل متوقف
وان ما جاء لنفي هذه الحقيقة هل لسان معالي
الوزير غير وارد .

ارجو ايضاح الصورة الحقيقية لآعمال هاتين
الشركتين والايجازات التي تمت حتى الان .

واقبلوا الاحترام

نائب منطقة عمان

هدد الباقي جدد

شعبان/ ١٣٨٥

/ كانون الاول/ ١٩٦٥

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اشاره الى كتاب معاليكم رقم ٩٦٠/١٦/٣ تاريخ ١٩٦٥/١١/٢٨ والمرفق به الكتاب رقم (١) المؤرخ
في ١٩٦٥/١١/٢٨ المقدم من النائب المحترم السيد عبد الباقي جمو والمتضمن السؤال التالي ((بلغنا ان الشركتين
البريطانييتين اللتين تمهدتا بإعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي مفلستان وان العمل متوقف ، وأن ما جاء لنفي
هذه الحقيقة على لسان معالي الوزير غير وارد. ارجو ايضاح الصورة الحقيقية لآعمال هاتين الشركتين والايجازات
التي تمت حتى الآن . . . على هذا السؤال اجيب بما يلي :-

اولا - الشركتان اللتان تمهدتا إعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي هما : شركة مارتن كاولي ليمتد وشركة
الدرتوت كونستراكتشن وستمنستر وكلاهما بريطانييتان .

ثانيا - تمهدت الشركتان بإنجاز المشروع وفقا للمواصفات والشروط التي تضمنها عقد الاتفاق المبرم في
عمان بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٥ وملحقاه خلال (٩١٣) يوما اعتبارا من تاريخ مباشرة العمل .

ثالثا - لم يفشل المسؤولون في الدول الثلاث مسألة التحري عن وضع الشركتين البريطانييتين وعن مركزهما
المالي وفي ميدان التمهيدات وكانت نتيجة التحريات ان الشركتين المذكورتين هما من الشركات
البريطانية المعروفة في ميدان التمهيدات الداخلية والدولية .

رابعا - لم يفشل المسؤولون في الدول الثلاث مسألة اتخاذ الترتيبات الكفيلة لضمان حقوقها في حالة اخلال
الشركتين التمهيدتين بالتزاماتها وفقا لشروط العقد او تقصيرها بشكل من الاشكال . . فقد قدمت
الشركتان التمهيدتان جميع الكفالات القانونية ومنها كفالة كل من بنك القاهرة / عمان وبنك لويديز
البريطاني لكل مبلغ من المال تدفعه اللجنة التنفيذية كسلفة الى الشركتين التمهيدتين مقابل مستقدمه من
اعمال او توريدات بالإضافة الى كفالة حسن الاداء (لتسهيل المشروع) .

خامسا - سارت الشركتان التمهيدتان بتنفيذ اعمال المشروع مباشرة وبواسطة متعهدين فرعيين وقد بدأ سير العمل
بتاريخ ١٩٦٤/١/٦ انطلاقا من تقطعت المنطقة الجنوبية ابتداء من المدينة المنورة والمنطقة الشمالية ابتداء من معان .

سادسا - كل توريدات من المعدات والآلات اللازمة لبناء الخط يتم تغطية انماها من قبل اللجنة التنفيذية بسننات
موقعة تودع لدى بنك القاهرة عمان ولا تفتح الاعتمادات الضرورية لتسديد قيمة التوريدات الا بعد
شحن تلك التوريدات ويمنارة اوضح ان اللجنة التنفيذية لا تقدم للشركتين التمهيدتين أموالا دون
مقابل فعلي سواء كان هذا المقابل اعمالا منجزة او اجهزة ومعدات مشحولة .

هذه نسخة من الأصل

سابعاً - قام المتهمد (الشركان البريطانيان) حتى تاريخ ١٩٦٥/١٠/٣٠ بالأعمال التالية اسردها بإيجاز دون الدخول بالتفاصيل تنضج بالجدول التالي :-

| نوع العمل | قيمة كامل العمل بالدينار الأردني | قيمة الكمية المنجزة بالدينار الأردني | نسبة الانجاز بالمئه |
|------------------------|----------------------------------|--------------------------------------|---------------------|
| الاعمال الترابية | ٨٩٩ ر ١٠٠ | ١٥٦٥٠٣ | ١٨٪ |
| البحص | ٣٠٥ ر ١٠٠ | ٣٧٠٦٦ | ٢٨٠٪ |
| اعمال نزع الخط القديم | ٥٠٢ ر ٨٠٠ | ٤٥٥٦٨٣ | ٩٠٪ |
| اعمال الجسور والعبارات | ٦٩٩ ر ٦٦٨ | ٣٧٩٣٨٧ | ٥٤٪ |
| اعمال بناء المحطات | ٢٦٠ ر ٨٦٥ | ٧٤٧١ | ٢٨٥٪ |
| آبار مياه | ١١٠ ر ٩٣٠ | ١٧١٥٩ | ١٥٥٠٪ |
| المجموع | ٣٠٧٧٨ ر ٣٦٣ | ١٠٥٣٢٧٠ | ٢٨٪ |

ثامناً - منذ شهر ايار ١٩٦٥ ظهر ان المتهمد يعاني من صعوبات مالية . الأمر الذي ادى الى تعثر ظاهر في تنفيذ اعمال المشروع ونشرت بعض الصحف الاجنبية اخباراً عن الصعوبات المالية التي تعاني منها شركة مارتن كاوي فباشرت الهيئة العليا (وزارة المواصلات كل من سوريا والاردن والسعودية) وكذا اللجنة التنفيذية على الفور بدراسة الوضع وطلبت من الشركة المذكورة تقديم الايضاحات عن واقع الحال واستدعت مدير الشركة ومهامها للاستفسار منها عن وضع الشركة . . . وقد تبين بصورة مبدئية ان شركة مارتن كاوي احدي متعهدي المشروع حقيقة تمر في مرحلة من الارتباك المالي نتيجة توسعها في اعمال التمهيدات في بريطانيا وان مظهر الارتباك هو عجز في السيولة النقدية فيما يتعلق بتمويل تمهيداتها ، وانها طلبت من بنك لوينز في لندن وهو اكبر دائي الشركة تعيين قيم ومدير يحل مكان مجلس ادارتها في الاشراف على الدوره المالية بين الشركة وعملاتها دائيتين او مدينتين .

ثاسعاً - وقع اعضاء الهيئة العليا لشؤون الخط الحجازي ما توفر لديهم من معلومات الى حكوماتهم فالتدبت كل حكومة مستشاراً قانونياً تألفت منهم لجنة قانونية باشرت بدراسة الوضع الذي تمر به الشركة من الناحية القانونية واثّر هذا الوضع على تمهيداتها وما زالت اللجنة القانونية الثلاثية تعد تقريرها على ضوء ما جمعت من معلومات من مختلف النواحي وبالتعاون مع الهيئات العليا واللجنة التنفيذية والخبراء الماليين .

عاشراً - لم يتوقف العمل في المشروع سوى انه على ضوء المعلومات الواردة فيما يتعلق بالوضع المالي للشركة رؤي التوقف عن الدفع لاستيراد القضبان الحديدية والموارد الخشبية فيما يتعلق بالوضع المالي للشركة المذكورة وانخيراً وبالإضافة الى ما تقدم فان لدى الحكومات الثلاثة كمالات بنكية على الشركة المتهمدة تكفل كل عطل وضرب وخسارة تلحق بالمشروع نتيجة عجز او تخلف في العمل من قبل الشركة المتهمدة مما يشكل خطراً مالياً كافياً ضد كل احتمال .

وزير المواصلات / السكك

طيران سكيك ميناء

سمعان داود

الاستاذ جمو نائب عمان :

مع الشكر لمعالي الوزير على هـلـلا الجواب المفصل الا ان الواضح ان العمل اذا بقي على ما هو عليه الآن لا ينتهي العمل في هذا المشروع بعد عشرين عاماً ، مع العلم ان المدة المتبقية للشركتين لتسليم المشروع ستة اشهر حسب ما ورد بجواب معالي وزير المواصلات ، ومعلوم ان الوقت قيمة وهو من ذهب ان لم تقطعه قطعك ، ولذلك ارجو من الحكومة متاعوة مع الحكومات ذات الشأن ان تتم بهذا الموضوع :

(ب)

الامين العام :

وقد ورد الجواب على السؤال رقم (١٥) المقدم من معالي السيد ايوب مسلم :

سؤال رقم (١٥)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/١

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية وبعد :

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير التربية والتعليم الرد عليه بحلال المدة القانونية .

عندما طلب دولة رئيس الوزراء في اول هذا العام من اعيان ونواب المناطق ان يجتمعوا برؤساء البلديات والحكام الاداريين لوضع مطالب مناطقهم ورفعها للحكومة لتعمل على تنفيذها .

وبناء على هذه الرغبة اجتمع اعيان ولواب ورؤساء بلديات منطقة بيت لحم في ديوان قائمقام بيت لحم ، ورفعوا مطالبهم للحكومة في حينها اي قبل تصديق الموازنة لعام ٦٥ - ٩٦٦ بقليل ، وكان من بين هذه المطالب الهامة : رفيع مدرسة الحضر

الاعداديه الى مدرسة ثانويه كامله لكونها تقع في مركز وسط من القضاء تستطيع ان تستوعب طلابه بئر وحوسان ونحالين ، الذين يقاسون الامرين في متابعة تحصيلهم الثانوي في بيت جالا وبيت لحم ومن حيث بعد المسافه وعدم توفر المواصلات ، وكثيراً ما يرمون من الالتحاق بهاتين المدرستين لعدم تمكنهما من استيعاب اعدادهم الكبيره .

فهل لمعالي وزير التربية والتعليم ان يوضح لنا الاسباب التي حالت دون تحقيق هذا المطلب العادل وقد اصبحت ضرورته لمنطقة بيت لحم حتميه ولازمه يؤدي عدم تحقيقه الى تشرد الكثيرين من ابناء المنطقة وحرمانهم من العلم ، وهم الجيل الصاعد الذي نعول عليه كثيراً في بناء عظمة هذا البلد ورفعته .

والقبلا الاحترام

نائب منطقة بيت لحم

ايوب مسلم

الرقم ٣٩٠٦٤/٥٦

التاريخ ١٩٦٥/١٢/٢١

الموافق ١٣٨٥/٨/٢٨

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

بعد التحية :

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٩٧٧/٦/١٦/٣

تاريخ ١٩٦٥/١٢/١ والى السؤال رقم (١٥) التاريخ

في ١٩٦٥/١٢/١ المقدم من النائب السيد ايوب مسلم

وارجو ان اعلمكم مايلي :

لقد درس موضوع التعليم الثانوي بانواعه في

الاردن دراسة شاملة في ضوء حاجة البلد الحاضرة

والمتطورة فزني الحد من التعليم الثانوي . الاكاديمي ،

والتوسع في التعليم الثانوي المهني (الزراعي والصناعي

هكذا من الفصل

والتجاري) وقد دعا الى هذا ما نلمسه جميعا من انصراف جميع الطلاب الى الدراسات النظرية سعيا وراء وظائف الحكومة التي لا يمكنها ان تستوعب الا القليل جدا من ناشئة البلاد المتخرجين، علما بان مجلس الوزراء قد اقر هذه السياسة في جلسته بتاريخ ١٩٦٥/٨/١ وبناء عليه فان الوزارة تعيد النظر حاليا في مواقع المدارس الثانوية على اختلافات الواعها، مهنية كانت ام اكاديمية وذلك على ضوء قرار مجلس الوزراء المشار اليه اعلاه، وعلى ضوء تجمعات السكان وطبيعة المنطقة. ولهذا يؤسفني الا اتمكن من النظر في امر رفع مدرسة الخضر من اعداديه الى ثانوية الا بعد الانتهاء من الدراسات والتخطيط الذي تقوم به الوزارة حاليا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير التربية والتعليم
ذوقان المندلاوي

السيد معلم نائب بيت لحم :

اعتقد ان الموقع التي تقع فيه الخضر وما حولها من مناطق يبلغ عدد سكانها ثمانية الآلاف ونحوه يبلغ عدد سكانه عشرة الآلاف اي ١٨ الف نسمة هم بحاجة ماسة لمدرسة ثانوية لانهم عندما ينتهوا من المرحلة اعدادية لا يدرون اين يذهبون لمابعة العلم، وهكذا يتسكعون في الشوارع وبهذا ايضا تقضي على مستقبل هؤلاء الاحداث فالخضر في موقعها وما حولها من قرى اعتقد انها بحاجة ماسة الى مدرسة ثانوية، ووضع الخضر ووضع المنطقة الحقد انه متروك من قبل الحكومة لان هذا الموضوع قيد الدرس منذ مدة طويلة، واهل المنطقة منذ زمن ايضا يطلبون بترقية مدرستهم للمدرسة الثانوية لهذا ارجو من وزير التربية والتعليم ان يشمل هذه المنطقة برعايته وحمايته وان يتم سكان زيب عدد منهم عن ١٨ الف نسمة.

(ج)

الامين العام :

وهذا جواب معالي وزير المالية الاراضي على سؤال الاستاذ جمو .

سؤال رقم (١٦)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/١

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

تحية ، طيبة ، وبعد .

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير المالية / الاراضي والمساحة للاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

ما هي الاسباب التي ادت الى منع المواطنين مع استغلال الاراضي الموات في منطقة الزرقاء والتي قاموا باحيائها منذ مدة مرور الزمن .

واقبلوا الاحترام .
نائب منطقة عمان
عبد الباقى جمو

الامين العام : (متابعا) .

وهذا هو الجواب :

الرقم ج / ١٣١٨٧/٣٢/٢٤

التاريخ ١٩٦٥/١٢/١٨

معالي رئيس مجلس النواب

ارسل لبعاليكم طيا كتاب معالي وزير المالية / الاراضي والمساحة رقم ١٩٦٥/١٢/٣/١٦ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٨ رقم ١٩٦٥/١٢/٣/١٦ تاريخ ١٩٦٥/١٢/١

الوجه الى دولة رئيس الوزراء الاخفم .

واقبلوا فائق الاحترام .
وزير المالية
عز الدين المقي

الرقم ١٩٦٥/١٢/٣/١٦

التاريخ ١٩٦٥/١٢/٨

دولة رئيس الوزراء الاخفم

اشير الى كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ١٩٦٥/١٢/٣/١٦ تاريخ ١٩٦٥/١٢/١ .

ان منطقة الزرقاء واسعة ولم يبين فضيلة النائب المواقع تفصيلا ومع ذلك فان اعمال التفويض والتأجير تسير وفق القواعد المرسومة في قانون ادارة املاك الدولة المؤقت لسنة ١٩٦٥ . ونظام تفويض وتأجير املاك الدولة لسنة ١٩٦٤ . ولا يخفى ان منطقة الزرقاء تقع ضمن المخططات العسكرية من جهة ولذلك لا يسمح بتفويض الاراضي في ما يدخل ضمن المنطقة العسكرية التي تشمل مساحة واسعة لا تقل عن نصف مليون دويم وكذلك وخصوصا في منطقة الازرق وقصر الخلايات حيث تقوم سلطة المياه المركزية بالدراسة فان اعمال التفويض تتوقف على نتيجة تلك الدراسات وانتهاءها .

ارجو التفضل باجابة معالي رئيس مجلس النواب على كتابه المذكور .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير المالية / الاراضي والمساحة

عز الدين المقي

فضيلة الشيخ جمو نائب عمان :

الواقع لم تكن هناك ضرورة لاعين الموقع الذي وجهت السؤال عنه لان معالي وزير المالية ودولة الرئيس وكل حكومة انت لهذا البلد تعلم علم اليقين ان في منطقة الازرق والزرقاء ستة الاف دونمات من الارض الصالحة للاستغلال ، الا انها معطلة ولا يسمح الا لبعض الأشخاص في منطقة الازرق مثلا باستغلال مساحات شاسعة بدون تفويض وبدون تشجير ان يستغلوها ويستثمروها ومنع آخرين من

حرق واستغلال هذه الارض ، اما بالنسبة لمنطقة الزرقاء فان وضعها يختلف تماما عن وضع اي منطقة اخرى في المملكة ، هناك عشار لها حقوق كما لغيرها من عشار المملكة في اراضي مخصصة كراعي وارض لبناء والاستغلال لها وهي تصرف بها منذ مدة مرور الزمن ، الا ان القوانين المتعاقبة حالت دون تفويض هذه الاراضي لمستأجريها وواضعي اليد عليها لغاية هذا التاريخ ، كما ان هناك اراضي مزروعة ومفلوحة منذ اكثر من ثلاثين سنة منسح اصحابها من استغلالها بحجة ان الجيش بحاجة الى هذه الاراضي مع العلم ان الجيش في الوقت الحاضر لا يحتاج الى هذه الاراضي على الاطلاق مع العلم بان كل مواطن في هذا البلد مستعد ان يتنازل حتى عن داره التي يسكنها اذا كان الجيش بحاجة اليها ، فكل ما ارجوه من دولة الرئيس والمسؤولين المختصين في قضية الاراضي ان يعيدوا النظر في قضية الاراضي وان يفوضوها على اسماء مستغلبا مدة مرور الزمن .

(د)

الامين العام :

سؤال رقم (١٨)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

تحية : وبعد .

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الاقتصاد الوطني للاجابة عليه ضمن المدة القانونية .
سمح بتصدير مسادة التين بكميات كبيرة الى الخارج علما بان مثل هذا الاجراء ممن شأنه الحاق اضرار بالية باصحاب المزارع وفتح عنه ارتفاع سعر التين مع العلم بان هناك اسبابا كثيرة تكفي ضرب مزارع التين في المملكة حتى ولو لم تسمح وزارة

هكذا من الزيد

الاقتصاد بتصدير التبن من هذه الاسباب الحليب الخفيف الذي يباع بكمية تزيد على ٧٠٪. هل لي ان اعلم؟
(١) هل درست الوزارة وضع اصحاب المزارع عندما اجازت بتصدير مادة التبن في مثل هذه السنة التي تأخرت فيها الامطار؟

(٢) وهل تنوي الوزارة بحل مشكلة الحليب الخفيف منعا للمضاربة غير المتكافئة بين اصحاب المزارع وبحار الحليب الخفيف الذي يباع على اعتبار انه حليب بقر طازج بتحليلته او تلويثه تحت اشراف وزارة الصحة كما هو دارج في بعض الدول الشقيقة. واقبلوا الاحترام.

نائب عمان
عبد الباقي جمو

الرقم ٦١٥٠/١/١/٨١٠
التاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٦

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب معاليكم رقم ١٠٤٢/٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٢ والمتعلق بالسؤال رقم (١٨) المقدم من النائب السيد عبد الباقي جمو وارجو ان اوضح ما يلي :-

١ - لقد بلغت هذه الوزارة عرائض كثيرة من المزارعين بشأن السماح لهم بتصدير مسادة التبن نظرا لوجود غزور كبير منها ، وخاصة في لواء اريد وعلى ضوء ذلك وبناء على توصية لجنة فنية خاصة شكلت من وزارتي الاقتصاد الوطني والزراعة ومديرية التمييز والاستيراد. فقد تم التنسيب للجهات المختصة للسماح بتصدير كمية محددة لا تزيد عن ثلاثة الاف طن ، من فائض الموسم السابق .

٢ - نظرا لانخفاض الامطار وتأخر هطولها في الفترة الاخيرة ، فقد اتجهت اعداد التبن وغيره من

اعلاف الحيوانات والدواجن الى الارتفاع ، مما أدى وزارة الاقتصاد الى التنسيب لدولة رئيس الوزراء بالسماح لاستيراد هذه المواد ومنع تصديرها لضمان توفيرها في الاسواق المحلية ولتبع ارتفاع اسعارها . وقد تكرم دولة رئيس الوزراء فاضلا امر دفاع هذه الغاية وفق تنسيب وزارة الاقتصاد وقد اصبح هذا الامر نافذ المفعول اعتبارا من ١٩٦٥/١٢/١٨ .

٣ - اما بالنسبة للحليب الخفيف ، فقد شكلت لجنة فنية من الوزارات والدوائر المعنية لدراسة ووضع الحلول المناسبة له ، وسأقوم بإبلاغ معاليكم نتيجة هذه الدراسة عند انتهاء اللجنة من مهمتها : واقبلوا فائق الاحترام .

وزير الاقتصاد الوطني
حاتم الزعبي

فضيلة الشيخ جمو نائب عمان :

على كل حال نشكر الحكومة استدراكها ومنعها التصدير لهذه المادة لانها اضررت بالمزارعين كثيرا . اما بالنسبة للحليب الخفيف فارجو من معالي وزير الاقتصاد ان يسرع في تنفيذ اقتراحي وهو تلويح الحليب الخفيف حتى لا يباع على اعتبار انه حليب طازج ، ومعلوم ان الامر الذي يراد قتله او تأجيله الى وقت غير محدد يحال الى لجنة ، واخشى ان يكون معالي وزير الاقتصاد قد احال هذا الموضوع الى لجنة ليمتعه ، فارجو ان يسرع به .

وزير الاقتصاد الوطني :

معالي الرئيس ،

احب ان اعقب على كلام النائب المحترم بما يتعلق بالتبن او الاعلاف بصسورة عامة او الموارد التموينية لوزارة ترقب هذه من فترة لفترة ولا يعني ان امر ١٢/١٨ هو استدراك لخطأ حدث قبل ذلك واذا كان هناك فائض فن الواجب من الناحية

عبارة (وبأذن بمنحه التقيب) كما يلي :-
: وبأذن بمنحه مجلس النقابة او التقيب في حالة عدم التأم المجلس لاي سبب كان بعد التثبت من صحة الحامي طالب المرافعة ، بشرط أن تعامل النقابة المنتسب اليها ذلك الحامي الحامين الاردنيين بالمثل .

٢ - المادة (١٣) تضاف عبارة (او من ينيبه) بعد عبارة (لوزير العدلية) .

٣ - المادة (٣٣) تشطب عبارة (ما لم يكن هناك اعمال يعتبرها القانون جسرمة) الواردة في آخر المادة .

٤ - المادة (٣٧) الفقرة (ب) تضاف عبارة (او مستشارا قانونيا) بعد عبارة (ان يعمل وكيل) كما يضاف لآخر الفقرة ما يلي :- (على انه لا يجوز للمحامي ان يكون وكيل لاكثر من مؤسسة حكومية او شبه حكومية واحدة وعلى المحامي ان يشعر النقابة بالشركات التي يعمل وكيلها) .

٥ - المادة (٦٦) تستبدل الفقرة (٣) منها بالنص التالي :- ٣ - للمحامي المحكوم عليه حق الطعن بقرار الادانة الى محكمة العدل العليا خلال شهر من تاريخ تنهيه القرار اذا كان واجاهيا ، ومن تاريخ تبليغه اذا كان غيابيا .

الفقرة (٤) تستبدل بالنص التالي :- (لرئيس النيابة العامة حق الطعن في هذه القرارات خلال شهر من تاريخ ورودها الى ديوانه) .

الفقرة (٥) تشطب كلمة (الاستئناف) الواردة بعد كلمة (محكمة) وتستبدل بعبارة (محكمة العدل العليا) . وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

الجنة القانونية

الاقتصادية السماح بالتصدير ، اذا أدى التصدير الى التخزين او الى ارتفاع الاسعار او شحت المواد في السوق فن الواجب منع التصدير وفي بعض الاحيان السماح بالاستيراد ،

اما فيما يتعلق بالحليب الخفيف فاقترح الشيخ جمو يلاقي كل اهتمام ، ولا نقصد من تعيين لجنة لتل الاقتراح او تأجيله او وضعه على الرف بل سيعطي كل عنايه من ناحية فنية .

٧ - مقررات اللجنة القانونية

الرئيس :

نتقل الآن الى البند السابع في جدول الاعمال وهو مقررات اللجنة القانونية فليفضل المقرر الاستاذ سلمان القضاة :

(١)

المقرر :

قرار رقم (٩)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ٩٦٥/١٢/٥ برئاسة معالي السيد عبد الرحمن خليفة وحضور السادة - المقرر سلمان القضاة عبد الباقي جمو ، عيسى عقل ، خالد الحاج حسن ، ابراهيم كريشان وصلاح سمحات .

وقررت ما يلي

على ضوء القرار المتخذ من اللجنة القانونية سابقا ، وبناء على قرار المجلس اعادت اللجنة النظر في مشروع قانون الحامين النظاميين ، وقررت قبوله كما تقر من (٥) اللجنة السابقة مع ادخال التعديلات التالية عليه :-

١ - المادة (٦) تصبح آخر الفقرة منها وبعد

* قرار رقم ٢١
اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٤/٢/٨ برئاسة معالي السيد سايما النكسة وحضور السادة المقرر سلمان القضاة سلم الخبيث ، عبد الباقى جمو ، ملحق حوجان ، صلاح سمحات ، عبد الرحمن خليفة ، ايوب مسلم ونظرت في مشروع قانون الحامين النظاميين لسنة ١٩٦٤ وبعد دراسته ومناقشته في عدة جلسات متتالية قررت قبوله بالصيغة الجديدة الملقة وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
(اللجنة القانونية)

هكذا حيد الوصل

قانون رقم () لسنة ١٩٦٦

قانون المحامين النظاميين

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المحامين النظاميين لسنة ١٩٦٦) ويعمل به بعد مرور شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول

مهنة المحاماة

المادة ٢ - المحامون هم من مساعدي القضاء الذين اتحلوا مهنة لهم، تمثيل المتقاضين في الدعوى، والقيام باجراءاتها، والمساعدة فيها، وتقديم كل استشارة قانونية لمن يطلبها لقاء أجر، فوظائفهم تشمل امورا أربعة :

- (أ) الادعاء بالحقوق، والدفاع عنها، والقيام بالاجراءات المتعلقة بها بالوكالة عن الاشخاص لدى كافة المحاكم على اختلاف انواعها عند المحاكم الشرعية .
- (ب) ابداء الاستشارات القانونية في الدعاوى والقضايا والمسائل على اختلاف انواعها .
- (ج) تنظيم العقود بانواعها والقيام بالاجراءات التمهيدية التي يستلزمها ذلك .
- (د) تمثيل الموكلين لدى جميع المجالس واللجان الرسمية والمحكمين وموظفي الادارة والدوائر الرسمية والمؤسسات العامة على اختلاف انواعها .

الفصل الثاني

شروط ممارسة المهنة

المادة ٣ - يشترط في من يمارس مهنة المحاماة ان يكون اسمه مسجلا في سجل المحامين الاساتذة

- المادة ٤ - (أ) يشترط في من يطلب تسجيله في سجل المحامين ، ان يكون . -
- (١) ممتعاً بالجنسية الاردنية منذ عشر سنوات على الاقل او عربياً من كانوا يحملون الجنسية الفلسطينية في تاريخ ١٥ / ٥ / ١٩٤٨ .
 - (٢) اتم الواحدة والعشرين من عمره .
 - (٣) ممتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .

السيد التكروري نائب الخليل :

معالي الرئيس

اقترح اضافة العبارة التالية (وان يكون حاملا شهادة من معهد حقوقي معترف به) بعد عبارة (مدة لا تقل عن خمس سنوات) في الفقرة الثالثة من المادة (٧٩) من هذا القانون .

الرئيس :

من يفي على اقتراح السيد التكروري ؟

(لم يفي عليه احد)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على ما ورد بقرار اللجنة القانونية ؟

الجميع موافقون :

الرئيس :

اذن يتل القانون مادماده بالشكل الذي سيرفع به مجلس الاعيان للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادماده ووافق المجلس على كل مادمه منه وعليه مجموعه وهذا نص القانون بالشكل الذي سيرفع به مجلس الاعيان الموقر)

هكذا من النص

(٤) مقيماً في المملكة الأردنية الهاشمية .

(٥) غير محكوم بجناية أو بجنحة اخلاقية ، او بعقوبة تأديبية لاسباب تمس الشرف والكرامة .

(٦) حائزاً على شهادة في الحقوق من إحدى الجامعات او معاهد الحقوق المعترف بها على ان تكون هذه الشهادة مقبولة لممارسة مهنة المحاماة في البلد الذي منحها .

وتنفيذا لأغراض هذه الفقرة يعد مجلس النقابة ، بموافقة وزارتي العدلية والريية والتسليم قائمة بالجامعات والمعاهد الحقوقية المعترف بها ، وللمجلس من وقت لآخر وبموافقة الوزارتين المشار اليهما ان يضيف او يخلف اسم أية جامعة او معهد من الجامعات والمعاهد المسجلة في تلك القائمة ، تنشر القائمة ، وما يطرأ عليها من تعديل في الجريدة الرسمية .

(٧) اتم التمرين المنصوص عليه في الفصل السادس من هذا القانون .

ب - يستثنى من الشروط الواردة في الفقرتين (٦ - ٧) من هذه المادة ، المحامون الاساتذة الاردنيون الذين سبق وان اجازوا بممارسة هذه المهنة وسجلوا في سجل المحامين الاساتذة قبل صدور هذا القانون .

المادة ٥ - (١) للمحامي الاستاذ الذي يحمل جنسية إحدى الدول العربية ان يطلب تسجيله في سجل المحامين الاساتذة على ان يكون حاملاً لتلك الجنسية منذ عشر سنوات على الأقل سبقت تاريخ تقديم الطلب ، بشرط وجود نص مماثل في تشريع الدولة التي يحمل جنسيتها ، وان يخضع للأحكام الواردة في الفقرات من (٢ - ٦) من المادة السابقة .

(٢) للمحامي المتمرن (تحت التمرين) والذي يحمل جنسية إحدى الدول العربية ان يطلب تسجيله في سجل المحامين تحت التمرين على ان يكون حاملاً لتلك الجنسية منذ عشر سنوات على الأقل سبقت تاريخ تقديم الطلب بشرط ان يخضع للشروط الواردة في الفقرة السابقة ولأحكام الفصل السادس من هذا القانون ، وبشرط ان الدولة التي يحمل جنسيتها تعامل المحامي الاردني المتمرن بالمثل .

المادة ٦ - للمحامي العربي المنتسب لأحدى نقابات الدول العربية ، ان يرفع بالاشتراك مع محام اردني مسجل بسجل المحامين الاساتذة ، امام المحاكم وذلك في قضية معينة ، وبإذن بمنحه مجلس النقابة او القبط في حالة عدم تمام المجلس لاي سبب كان بعد اثبات من صفة المحامي طالب المرافعة بشرط ان تعامل النقابة المنتسب بها ذلك المحامي المخاضين الاردنيين بالمثل .

الفصل الثالث

الوظائف والاعمال التي لا يجوز الجمع بينها وبين المحاماة

المادة ٧ - (١) لا يجوز الجمع بين المحاماة وما يلي : -

أ - رئاسة السلطة التشريعية .

ب - الوزارة

ج - الوظائف العامة أو الخاصة النائمة والموقفة براتب أو مكافأة .

د - احتراف التجارة .

هـ - منصب مدير في الشركات المساهمة العامة (أو أية وظيفة فيها) .

و - جميع الاعمال التي تتنافى مع استقلال المحامي ، أو التي لا تتفق مع كرامة المحاماة

(٢) لا يسري حكم هذه المادة على احتراف الصحافة وعضوية المجالس التمثيلية ولا على أساتذة القانون في الجامعات المسجلين في سجل المحامين الاساتذة :

المادة ٨ - (١) كل محام لم تعد تتوفر فيه شروط مزاولة مهنة المحاماة أو زاول عملاً من الاعمال المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة السابقة ينقل اسمه من سجل المحامين غير المزاولين بقرار من مجلس النقابة .

(٢) اذا زالت الاسباب المبينة في الفقرة السابقة ، يعاد تسجيل المحامي في سجل المحامين بقرار من مجلس النقابة بناء على طلبه ، دون أن يدفع رسم تسجيل جديد ، اما اذا مضى على عدم مزاولة المهنة سنتان على الأقل فيشترط لاعادة تسجيله ان يدفع نصف رسم التسجيل .

المادة ٩ - (١) لا يجوز للمحامي الذي يتولى عضوية المجالس العامة من تشريعية أو بلدية أو ادارية ، قبول الوكالة بنفسه او بواسطة محام يعمل لحسابه ضد المجالس التي يشترك فيها او الدوائر التابعة لها خلال مدة عضويته .

(٢) لا يجوز لمن يتولى وظيفة عامة او خاصة ، وترك الخدمة واشتغل بالمحاماة أن يقبل الوكالة بنفسه او بواسطة محام يعمل لحسابه بدعوى ضد النائرة او المؤسسة التي كان فيها ، وذلك خلال سنة واحدة لتركه الخدمة .

(٣) لا يجوز لمن عرضت عليه قضية ، وابدى رأياً فيها بصفته قاضياً او موظفاً أو حكماً أو خبيراً ، ان يقبل الوكالة محامياً في تلك القضية .

هكذا من القبط

الفصل الرابع في تأليف النقابة والانتساب إليها

المادة ١٠ - يؤلف المحامون الاساتذة النظاميون ، في المملكة الاردنية الهاشمية ، نقابة يكون مركزها عمان ، الا انه يمكن تشكيل فروع لها في مراكز المحاكم البدائية بقرار من مجلس النقابة تحسب وزارة العدلية علماً به وتمتع بالشخصية الاعتبارية ، والاستقلال المالي ، وتخضع لاحكام هذا القانون .

المادة ١١ - يسجل في سجل النقابة ، أسماء المحامين المتسجلين لها .

المادة ١٢ - يقدم طلب التسجيل في سجل المحامين الاساتذة ، الى مجلس النقابة مع المستندات المثبتة توافر الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة ، واذا انقضت مدة شهرين من تاريخ تقديم الطلب ولم يصدر مجلس النقابة قرار بهذا الشأن ، اعتبر الطلب مرفوضاً ضمناً ، وحق لطالب التسجيل الطعن في قرار الرفض الضمني .

المادة ١٣ - لو وزير العدلية او من ينوبه او اي محام استاذ الطعن في اي قرار يصدر عن مجلس النقابة ، يقضى بتسجيل محام في سجل المحامين ، ولطالب التسجيل حق الطعن في القرار الذي يقضى فيه المجلس بزد طعنه .

المادة ١٤ - (١) مع مراعاة الفقرة (ب) من المادة الرابعة ، اذا تبين لمجلس النقابة أن احد شروط التسجيل المنصوص عليها في المادة (٤) والتي استند اليها المجلس في قبول طلب تسجيل المحامي ، غير متوفرة ، او غير صحيحة حق للمجلس اعادة النظر في هذا التسجيل والغاءه ويجوز الطعن في هذا القرار من قبل المحامي .

(٢) تسري احكام هذه المادة على المحامين تحت التمرين .

المادة ١٥ - أن رفض طلب التسجيل لعدم توفر الشروط المنصوص عليها في المادة (٤) لا يحول دون تقديم طلب جديد بعد انقضاء ثلاث سنوات على صدور قرار الرفض والمجلس عند تجديد الطلب حق رفضه ، وللطالب حق الطعن في هذا القرار .

الفصل الخامس

سجل المحامين

المادة ١٦ - ينظم مجلس النقابة في كل عام سجلاً عاماً بأسماء المحامين الاساتذة وسجلاً آخر بأسماء المحامين تحت التدريب مرتبة وفق النظام الداخلي ، وترسل نسخة من سجل المحامين الاساتذة الى كل

من وزارة العدل والنيابات العامة والمحاكم وثقافات المحامين في الدول العربية والمؤسسات النقابية او الدولية التي يحسن تبليغها بعد نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ١٧ - ينظم مجلس النقابة اضماره خاصة (ملفاً) لكل محام يتضمن كل ما يتعلق به ويحدد النظام الداخلي للنقابة اصول تنظيم هذه الاضماره .

المادة ١٨ - (أ) لا يسجل في السجل السنوي للمحامين الاساتذة ، المحامين الذين لم يدفعوا رسوم الاشتراك في الميعاد الذي يحدده النظام ، ولا يحول هذا دون تسجيله مجدداً في حاله دفعه الرسم .

(ب) يمنع على المحاكم قبول المحامين الاساتذة الذين لم يسجلوا في السجل المنصوص عليه في المادة (١٦) من هذا القانون .

المادة ١٩ - اذا تأخر محام عن دفع رسم الاشتراك السنوي او الرسوم الأخرى المقررة بالأنظمة مدة سنتين متواليتين فاكثر او انقطع عن العمل مثل تلك المدة استبعد اسمه من السجل ويرتب عليه في حال طلبة اعادة التسجيل في السجل ان يدفع نصف رسم التسجيل مجدداً بالإضافة الى دفع الرسوم الأخرى التي استحققت عليه .

المادة ٢٠ - على المحامي الذي سجل لأول مرة في سجل المحامين الاساتذة ان يحلف امام رئيس محكمة التمييز بحضور القريب او من ينوب عنه اليمين حسب الصيغة التالية « أقسم بالله العظيم ان اؤدي اعمالي بامانة وشرف كما تقتضيها القوانين والأنظمة ، وان احافظ على سر مهنة المحاماة وان احترم قوانينها وتقاليدھا »

المادة ٢١ - كل محام اشتغل بالمحاماة ولم يكن اسمه وارداً في الجدول تطبق عليه العقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون .

الفصل السادس

التمارين

المادة ٢٢ - (١) على الطالب الذي يرغب في تسجيله في سجل المحامين تحت التمرين ان يقدم طلباً الى مجلس النقابة ، مرفقاً بالوثائق المؤيدة الى ما اشارت اليه البنود ١ - ٦ من الفقرة (أ) من المادة ٤ من هذا القانون . مع سائر الأوراق التي توجبها أنظمة النقابة .

(٢) وان يتضمن الطلب اسم المحامي الأستاذ الذي يريد التمرين في مكتبه وان يرفق الطلب وثيقة تثبت موافقة المحامي على قبول الطالب متطعناً في مكتبه وتحت اشرافه .

(٣) على ضوئ هذه الوثائق والمعلومات الأخرى التي يحصل عليها مجلس النقابة للمجلس بسول طلب التسجيل ، او رفضه مع بيان الاسباب وقرار الرفض قابل للطعن من قبل الطالب لدى محكمة العدل .

هكذا من الأصل

(٤) اذا قرر المجلس قبول الطلب ، يسجل اللتم الطالب في سجل المحامين تحت التمرين بعد دفع رسم القيد المعين في انظمة النقابة .

المادة ٢٣ - (١) يحدد النظام الداخلي للنقابة شروط التمرين واحكامه ومدته والخدمة التي يجب اعتبارها من هذه المدة .

(٢) يخضع من سجل اسمه لأول مرة ، في سجل المحامين تحت التمرين ، للتمرين المنصوص عليه في النظام الداخلي .

المادة ٢٤ - (١) يشترط في المحامي الذي يجوز له قبول التمرين في مكتبه ان يكون قد مضى على تعاطيه مهنة المحاماة كاستاذ مدة ثلاث سنوات على الأقل ، كما يشترط ان لا يقبل في مكتبه اكثر من محامين اثنين للتمرين .

(٢) اذا تعلق على الطالب ان يجد محامياً يلحقه بمكتبه ، فعلى مجلس النقابة ان يلحقه بمكتب احد المحامين الاستاذة ، وليس لهذا المحامي ان يتمتع عن قبوله الا اذا ابدى علماً مقبولاً .

المادة ٢٥ - للمحامي تحت التمرين بعد مضي ستة اشهر من تاريخ بدئه التمرين ، ان يترافع باسمه الخاص امام المحاكم الصلحية تحت اشراف المحامي الذي يتمرّن في مكتبه .

المادة ٢٦ - لا يجوز للمحامي تحت التمرين ان يفتح مكتباً باسمه الخاص طول مدة التمرين وللمجلس النقابة في حالة مخالفته هذا الحكم ، ان يصدر بعد سماع اقوال المحامي امراً باغلاقه وان ينفذ قراره هذا بواسطة النيابة العامة .

المادة ٢٧ - للمحامي تحت التمرين ان يتقل خلال مدة التمرين من مكتب عام الى مكتب عام آخر بموافقة مجلس النقابة .

المادة ٢٨ - يستثنى من مدة التمرين ، الذي اشغل وظيفة مدع عام او وظيفة قاض مدة سنتين فاكثر ، وعليه ان يكمل هذه المدة اذا لم يكملها فعلاً .

المادة ٢٩ - لا يجوز بقاء اسم المحامي تحت التمرين في السجل ، الا اذا اثبت باستمرار اتصاله بمكتب استاذ ومواظبته على حضور جلسات المحاكم ، ومراعاة ما يوجبه النظام الداخلي للنقابة .

المادة ٣٠ - على المحامي تحت التمرين الذي اكمل مدة تمرينه ان يتقدم الى مجلس النقابة ، من اجل قيده في سجل المحامين الاستاذة ، وللمجلس اذا ظهر له نتيجة التحقيق الذي يقوم به ان المتمرّن جدير ان يسجل في سجل المحامين الاستاذة ، قرر الاجابة الطلب بعد ان يدفع المحامي رسم التسجيل المنصوص عليه في النظام الداخلي . ويعد ان يخلّف اليمين المنصوص عليها في المادة (٢٠) من هذا القانون ، والا قرر تجديد مدة التمرين للمدة التي يراها .

الفصل السابع حقوق المحامين

المادة ٣١ - باستثناء ما نص عليه القانون ، للمحامين المسجلين في النقابة حق المدافعة والمرافعة امام المحاكم والهيئات المعنية في المادة (٢) ولا تقبل المرافعات والمدافعات من الوكلاء اذا كانوا من غير المحامين ، ويستثنى من ذلك الحالات التي يميز المحكمة فيها لشخص ان يدافع باسم زوجته أو أحد أصوله أو فروعها ، ولا يكون للاذن مفعول إلا في الدعوى التي صدر فيها .

المادة ٣٢ - للمحامي ان يسلك الطريق التي يراها ناجحة في الدفاع عن موكله ولا يكون مسؤولاً عما يورد في مرافعاته كتابة أو شفاهاً ، مما يستلزمه حق الدفاع ، كما لا يكون مسؤولاً عن الاستشارات التي يعطيها عن حسن نية .

المادة ٣٣ - يتمتع المحامي لدى المحاكم والدوائر والسلطات التي يمارس مهنته أمامها بالحصانة التامة بحيث لا يجوز توقيفه أو تعقبه من أجل أي عمل قام به تأدية لواجباته المهنية ولا يتعرض المحامي بمجاء هذه المحاكم والدوائر والسلطات التي يمارس مهنته أمامها إلا للمسؤولية التأديبية وفق أحكام هذا القانون .

المادة ٣٤ - (١) لا يجوز النظر في الدعوى أمام محكمة العدل العليا دون محام .
(٢) لا تقبل لائحة استئنائية أو تمييزية أو لائحة دعوى أمام محكمة بدائية بدعوى تزيد قيمتها على خمسمائة دينار دون ان تكون موقعة من محام استاذ .

المادة ٣٥ - لا يجوز تسجيل عقود الشركات التي تزيد قيمتها على خمسة آلاف دينار إلا اذا كانت موقعة من محام استاذ مقيد في سجل المحامين الاستاذة .

المادة ٣٦ - لا يجوز للمؤسسات العامة ان تنتدب أو تفوض أحداً للمرافعة عنها أمام المحاكم إلا اذا كان عامياً مسجلاً في سجل المحامين الاستاذة ، ولا يسري حكم هذه المادة على مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو دوائر الاوقاف التي لها ان تنيب عنها في المرافعة أحد موظفيها الحاصلين على شهادة في الحقوق أو ما يعادلها .

المادة ٣٧ - (أ) على كل شركة مساهمة عامة أو اجنبية تتعاطى اصنامها في الاردن ان تعين وكيلها عاماً لها من المحامين المسجلين في سجل المحامين الاستاذة خلال ستة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون أو من تاريخ تأسيسها وتلزم الشركة بدفع نصف دينار عن كل يوم تأخرت فيه عن إقامة وكيل عام لها .

هكذا عند الفصل

(ب) لا يجوز للمحامي المسجل في سجل المحامين الاساتذة ان يعمل وكيلاً أو مستشاراً قانونياً لأكثر من خمس شركات من الشركات المشار إليها في الفقرة السابقة على انه يجوز زيادة عدد الشركات المقررة اذا زادت هذه عن عدد المحامين وقرار من مجلس النقابة على انه لا يجوز للمحامي ان يكون وكيلاً لأكثر من مؤسسة حكومية أو شبه حكومية واحدة وعلى المحامي أن يشعر النقابة بالشركات التي يعمل وكيلاً لها .

(ج) يتقاضى المحامي الاجور التي يتفق عليها مع الشركة .

المادة ٣٨ - (١) بالرغم مما ورد في أي قانون أو تشريع آخر يكون للمحامي حق المصادقة على توقيعه . وكيهه على الوكالات الخصوصية التي ينظمها ويقوم بموجبه لتمثيلهم بالادعاء والمرافعة والمرافعة لدى المحاكم ودوائر الاجراء والسلطات الرسمية والجهات الاخرى وبكل ما يرد في هذه الوكالات من تفويض ويكون المحامي في جميع الحالات مسؤولاً شخصياً عن صحة هذه التوقيعات .

(٢) للمحامي عند الضرورة سواء أكان خصماً أصيلاً أم وكيلاً ان ينيب عنه بتفويض موقع منه وفي قضية معينة وعلى مسؤوليته محامياً آخر في أي عمل موكل اليه بموجب وكالته وضمن الشروط الواردة فيها ما لم يكن هناك نص في الوكالة يمنع مثل هذه الانابة وتكسبون الانابة غير خاضعة الرسوم والطوائع .

(٣) مع مراعاة الفقرة (٢) من هذه المادة لا يحق لأي عام الظهور لدى أي محكمة إلا بموجب وكالة خطية موقعة من موكله ومصادق عليها من قبله واذا كانت الوكالة تشمل درجات متعددة في المحاكم فيدفع رسم ابراز عنها لحساب النقابة في كل درجة من هذه الدرجات .

(٤) تنظم الوكالات العامة لدى الكاتب العدل ويكون اطلاق المحكمة عليها كافي لإثبات حق المحامي في تمثيل موكله بموجبها ويجوز للمحكمة اذا شاعت ان تحتفظ بصورة عنها يصدقها رئيس القلم وتكون تابعة لرسم الإبراز حسب الصورة المبينة في الفقرة السابقة .

المادة ٣٩ - للمحامي الحق في بدل أتعاب عما قام به من أعمال ضمن نطاق مهنته كما له الحق في استيفاء النفقات التي دفعها في سبيل القضية التي وكل بها .

المادة ٤٠ - (١) يتقاضى المحامي أتعابه وفق العقد الموقود بينه وبين الموكل على ان لا يتجاوز بدل عمله الاتعاب ٢٠٪ من القيمة الحقيقية للمتنازع عليه إلا في احوال استثنائية يعود امر تقديرها الى مجلس النقابة اما الحد الأدنى فلا يجوز ان يقل عن ٥٪ من قيمة المتنازع عليه .

(٢) اذا لم تحدد أتعاب المحامي باتفاق ضريح يحدد مجلس النقابة هذه الاتعاب بعد دعوة الطرفين وبراى في التحديد جهد المحامي واهمية القضية وجميع العوامل الاخرى .

(٣) اذا تفرع عن الدعوى موضوع الاتفاق دعاوى غير ملحوظة حق للمحامي ان يطالب بسداد أتعاب عنها .

(٤) على المحكمة بناء على طلب الخصم ان تحكم على خصمه بأتعاب المحاماة ويعود لها تحديد مقدار هذه الاتعاب مراعية في ذلك احكام الفقرة الثانية السابقة .

المادة ٤١ - اذا أنهى المحامي القضية صلحاً أو تحكيمياً وفق ما فوض به موكله استحق الاتعاب المتفق عليه ما لم يكن هناك اتفاق مخالف .

المادة ٤٢ - (١) للموكل ان يعزل محاميه ، وفي هذه الحالة يكون ملزماً بدفع كامل الاتعاب عن تمام المهمة الموكولة الى المحامي اذا كان العزل لا يستند الى سبب مشروع .

(٢) للمحامي ان يعزل الوكالة لاسباب حق ، بشرط ان يبلغ موكله هذا الاعتزال ولا يجوز له استعمال هذا الحق في وقت غير مناسب .

المادة ٤٣ - في حالة وفاة الوكيل أو اعتزاله المهنة يقدر مجلس النقابة أتعاب المحامي على ضوء الجهد المبذول والاتفاق الموقود .

المادة ٤٤ - (١) على المحامي ان يسلم موكله كل ما تسلمه من النقود والاوراق الاصلية التي في حوزته عندما يطلب الموكل ذلك .

(٢) عند وجود اتفاق كتابي على الاتعاب يحق للمحامي حجب النقود والاوراق بما يعادل مطلوبه أما في حال عدم وجود اتفاق كتابي فيرفع الأمر الى مجلس النقابة .

(٣) يسقط حق الموكل في استعادة الاوراق والمستندات بعد مرور ثلاث سنوات على انتهاء القضية .

المادة ٤٥ - (١) لاتعاب المحامي حق امتياز على ما آل الى موكله نتيجة الدعوى موضوع التوكيل . وهذا الامتياز يلي في المرتبة الاحوال المنصوص عليها صراحة في القوانين المرعية .

(٢) للمحامي الذي صدر امر بتقدير اتعابه أو بمصالحة مصدق عليها من مجلس النقابة أو من اللجنة الفرعية او من المحكمة او بحكم صادر من محكمة الاستئناف ان يحصل على أمر باعتبار هذه الاتعاب ديناً ممتازاً على الاموال أو العقارات موضوع الدعوى العالمة . صدر أمر التقدير أو المصالحة او الحكم ضده .

المادة ٤٦ - (١) تنظر في قضايا الاتعاب لجنة تشكل في كل لواء فيه محكمة بدائية يؤلفها مجلس النقابة من ثلاث محامين اساتذة ، وتتبع اصول المجازات فيما لم يرد عليه نص في هذا القانون .

محكمة
الاستئناف
المدني

(٢) تكون القرارات التي تصدرها اللجنة قابلة للاعتراض لدى مجلس النقابة خلال خمسة ايام من تاريخ تقديمها اذا كانت وجاهية او من تاريخ تبليغها اذا كانت غيبية ، وتكون قرارات مجلس النقابة قابلة للاستئناف امام محكمة الاستئناف الحقوقية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمها اذا كانت وجاهية او مسن تاريخ تبليغها اذا كانت غيبية ويكون حكمها نهائياً ، وينفذ بمعرفة دائرة الاجراء .

(٣) يعفى المستأنف من كل رسم او تأمين بما في ذلك رسم الطابع .
(٤) على رئيس محكمة الاستئناف ، وبناء على طلب المحكوم له ان يعطى خلال ثلاثة ايام من تاريخ الطلب صيغة التنفيذ للقرارات اذا لم تستأنف وتنفذ هذه القرارات بعد ذلك بمعرفة دائرة الاجراء .

الفصل التاسع

واجبات المحامي

المادة ٤٧ - (١) يجب ان يكون للمحامي مكتب لائق مكرس لعمال المحاماة ولا يحق له ان يتخذ غير مكتب واحد في بلدة واحدة .

(٢) يعتبر مكتب المحامي موثقاً له وللمتمرنين في مكتبه ، من اجل تبليغ المقررات والاوراق الصادرة عن النقابة او المتعلقة بالمهنة .

المادة ٤٨ - على المحامي ان يتقيد بسلوكه بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة وان يقوم بجميع الواجبات التي يفرضها عليه هذا القانون وتفرضها عليه انظمة النقابة وتقاليدها .

المادة ٤٩ - على المحامي ان يدافع عن موكله بكل امانة واخلاص وهو مسؤول في حالة تجاوزه حدود الوكالة او خطئه الجسيم .

المادة ٥٠ - على المحامي ان يسلك تجاه المحكمة مسلكاً يتفق وكرامة المحاماة وان يتجنب كل اجراء او قول يحول دون سير العدالة .

المادة ٥١ - على المحامي ان يلتزم في معاملة زملائه ما تقتضي به قواعد اللياقة وتقاليد المحاماة ، يفصل مجلس النقابة في كل خلاف مسلكي بين المحامين يتعلق بمهنتهم .

المادة ٥٢ - على المحامي ان يمتنع عن سب خصم موكله او ذكر الامور الشخصية التي تسيء اليه او اتهمه بما يمس شرفه وكرامته ما لم يستلزم ذلك حالة الدفاع او ضرورة الدفاع عن مصالح موكله .

المادة ٥٣ - على المحامي ان يظهر أثناء رؤية الدعوى امام المحكمة بالرداء الخاص ، الذي يبينه النظام الداخلي اذا كان ارتداء هذا الرداء مفروضاً من قبل وزارة العدلية .

المادة ٥٤ - يمتنع على المحامي تحت طائلة المسؤولية : -

(١) ان يسعى لجلب اصحاب القضايا او الزبائن بوسائل الاعلانات او باستخدام الوسيط مقابل اجر او منفعة .

(٢) ان يشترى القضايا والحقوق المتنازع عليها .

(٣) ان يقبل الاسناد التجارية بطريق الحوالة لاسمه ، بقصد الادعاء بها دون وكالة .

(٤) ان يؤدي شهادة ضد موكله بخصوص الدعوى التي وكل بها او ان يقضي سرّاً او يثبت عليه او عرفه عن طريق مهنته المتعلقة باسرار الموكلين لدى القضاء ، في مختلف الظروف ، ولو بعد انتهاء وكالته .

(٥) ان يعطي رأياً او مشورة لخصم موكله في دعوى سبق له ان قبل الوكالة فيها ، او في دعوى ذات علاقة بها ، ولو بعد انتهاء وكالته .

المادة ٥٥ - لا يجوز للمحامي تحت طائلة المسؤولية ان يقبل الوكالة : -

(١) عن طرفين متخاصمين في دعوى واحدة .

(٢) ضد موكله بوكالة عامة اذا كان يتقاضى عن هذه الوكالة ائماً شهرية او سنوية .

(٣) ضد شخص كان وكيلاً عنه ، في نفس الدعوى او الدعاوى المتفرعة عنها ولو بعد انتهاء وكالته .

(٤) ضد جهة سبق لها ان اطالعت على مستنداتها الثبوتية ووجهة دفاعها مقابل ائتمار استوفاهما منها سلفاً .

المادة ٥٦ - على المحامي ان لا يقبل الوكالة في دعوى ضد زميل له او ضد مجلس النقابة قبل اجازته من قبل النقيب .

الفصل العاشر

السلطة التأديبية

المادة ٥٧ - كل محام اخل بواجبات مهنته المهنية في هذا القانون ، او في اي نظام صدر بمقتضاه او تجاوز او قصر بواجباته المهنية او اقدم على عمل ينال من شرف المهنة او تصرف في حياته الخاصة تصرفاً يحط من قدرها يعرض نفسه للعقوبات التالية : -

(١) التنبيه

(٢) التوبيخ

(٣) المنع عن مزاولة مهنة المحاماة مؤقتاً مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ؛

(٤) شطب اسمه من سجل المحامين نهائياً .

هكذا في الفصل

المادة ٥٨ - (١) لا يجوز للمحامي الممنوع مؤقتاً من مزاوله المهنة ، فتح مكتبه خلال فترة المنع ولا مباشرة اي عمل آخر من اعمال المحاماة .

(٢) يبقى المحامي المشار اليه في الفقرة السابقة خاضعاً لأحكام هذا القانون وتسقط فترة المنع من حساب مدني التمرين والتقاعد ، ومن المدد المعينة لترشيح لمجلس النقابة .

المادة ٥٩ - ينتخب مجلس النقابة ثلاثة من بين اعضائه يؤلفون مجلس التأديب ، كما ينتخب عضوين احتياطيين للحلول محل من يتغيب من اعضاء مجلس التأديب .

المادة ٦٠ - يجوز رد اعضاء مجلس التأديب أو رد احدهم عند وجود سبب رد القضاء وتنظر في طلب الرد محكمة الاستئناف الحقوقية وتفصل فيه في غرفة المذاكرة على وجه السرعة وفقاً لأصول ، القضاء بقرار غير خاضع للطعن .

المادة ٦١ - اذا تعلق تشكيل المجلس التأديبي بسبب قبول الرد ، فلمجلس النقابة أن يؤلفه من غيرهم ممن بين أعضائه ، واذا تعلق ذلك بسبب عدم وجود النصاب فله ان يكمل هذا النصاب من المحامين الاسانلة على ان تتوفر فيهم شروط عضوية مجلس النقابة .

المادة ٦٢ - (أ) ترفع الدعوى السلوكية ضد المحامي : -

(١) بناء على طلب وزير العدالة أو رئيس النيابة العامة ، أو النائب العام .

(٢) بناء على شكوى خطية يتقدم بها أحد المحامين .

(٣) بناء على شكوى خطية يقدمها أحد المتداعين .

(ب) تقدم الشكوى الى النقيب ، وعلى النقيب ان يطلب الى المحامي المشكوك منه الاجابة على الشكوى خلال خمسة عشر يوماً ، وللنقيب بعد ذلك اذا وجد اسباباً تدعو لتابعة الشكوى أن يحيل هذه الشكوى الى المجلس التأديبي للتحقيق .

(ج) يجوز للنقيب ان يحيل أحد المحامين الى مجلس تأديبي اذا نسب إليه تصرف لا يتفق وواجبات المحامي .

المادة ٦٣ - ان انفصال المحامي عن المحاماة لا يمنع محاكمته عن اعمال ارتكبها خلال مزاولته المهنة .

المادة ٦٤ - (١) يتبع المجلس التأديبي في التحقيق والمحاكمة الطرق التي يرى فيها ضمانات لحقوق الدفاع وتأمين العدالة ، والمحامي المشتكى عليه ان يوكل محامياً استاذاً واحداً للدفاع عنه ، والمجلس ان يقرر سماع الشهود ، وفي حالة تخلف ائدهم عن الحضور يصدر بحقهم مذكرة حضور ، تنفذ بواسطة النيابة العامة .

(٢) اذا حضر الشاهد وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد كذباً يقرر المجلس احالته الى النيابة العامة ، ويعتبر في مثل هذه الحالة ، كأنه امتنع عن أداء الشهادة أو كأنه أدى شهادة كاذبة أمام محكمة نظامية .

(٣) لمجلس النقابة بناء على تنسيب المجلس التأديبي ، اذا رأى ان هنالك اسباباً كافية ، ان يوقف المحامي مؤقتاً عن تعاطي المهنة حتى نتيجة التحقيق وتحسب هذه المدة له من أصل المدة التي سيحكم بمنعه من مزاوله المهنة خلالها فيما اذا صدر حكم عليه بمثل ذلك .

المادة ٦٥ - (١) جلسات المجلس التأديبي سرية ولا يجوز نشر الاحكام الصادرة عنه قبل اكتسابها الدرجة القطعية .

(٢) تبلغ مذكرات الدعوى ، والاوراق القضائية ، والاحكام بواسطة احد موظفي النقابة أو بواسطة محضر بالطرق المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات الحقوقية .

المادة ٦٦ - (١) بعد ان يكمل المجلس التأديبي التحقيق ، يرسل اضبارة التحقيق الى مجلس النقابة ، الذي له ان يكمل التحقيق اذا رأى وجود نقص فيه أو أن يكتفي بما تم منه

(٢) على مجلس النقابة ان يصدر قراره بالشكوى ، أما براءة المحامي المشتكى عليه وأما بادانته بأحدى العقوبات المنصوص عليها في المادة (٥٧) من هذا القانون .

(٣) للمحامي المحكوم عليه حق الطعن بقرار الادانة الى محكمة العدل العليا خلال شهر من تاريخ تفهيمه القرار اذا كان وجاهياً ومن تاريخ تبليغه اذا كان غائباً .

(٤) لرئيس النيابة العامة حق الطعن في هذه القرارات خلال شهر من تاريخ ورودها الى ديوانه (٥) تكون قرارات محكمة العدل العليا في مثل هذه الحالة قطعية .

المادة ٦٧ - (١) على كل محكمة جزائية تصدر حكماً متضمناً معاقبة محام ، ان ترسل الى مجلس نقابة المحامين نسخة عن هذا الحكم .

(٢) لمجلس النقابة ان يتخذ اجراءات تأديبية بحق المحامي الذي يدين بحكم قطعي بجناية أو مجنحة نتيجة جرم اخلاقي . ويعتبر قرار المحكمة ابادانة المحامي ، كما لو كان توصية بادانته من قبل مجلس التأديب وفقاً للمادة ٦٦ من هذا القانون . ويجوز للمجلس بمسند التحقيق في ظروف القضية التي أدين فيها المحامي بالطريقة التي يراها مناسبة ، ان يوقع عليه أياً من العقوبات المشار اليهما في البندين (٣ و ٤) من المادة (٥٧) من هذا القانون .

المادة ٦٨ - تسجل في سجل خاص الاحكام التأديبية الصادرة بحق المحامي المحكوم عليه بعد اكتسابها الدرجة القطعية ونشر اليها في الاضبارة الخاصة وتنقل هذه الاحكام بواسطة النيابة العامة و

هكذا منه الأصل

المادة ٦٩ - كل من لم يتقيد بالاحكام التأديبية من حيث الامتناع عن مزاوله المهنة ، يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة دينار وفي حالة التكرار تضاعف العقوبة .

الفصل الحادي عشر

الهيئة العامة

المادة ٧٠ - (١) تتألف الهيئة العامة للقنابة من جميع المحامين الاساتذة العاملين المسجلين في سجل القنابة بمن أدوا الرسوم السنوية وجميع العوائد المطلوبة منهم للقنابة ، قبل موعد اجتماع الهيئة العامة بثلاثين يوماً على الأقل ، و تعتقد برئاسة النقيب أو من ينوب عنه من اعضاء مجلس القنابة حال غيابه .

(٢) لا يشترك في اجتماعات الهيئة العامة المحامون تحت التمرين .

المادة ٧١ - تختص الهيئة العامة بالامور التالية :-

- (١) انتخاب النقيب و اعضاء مجلس القنابة .
- (٢) تصديق الحساب الختامي للسنة الماضية ، و اقرار الميزانية السنوية التي قدمها مجلس القنابة .
- (٣) النظر في امور المحاماة وشؤونها العامة والعمل على كل ما يحفظ كرامتها .

المادة ٧٢ - (أ) يجوز للهيئة العامة من وقت لآخر ، أن تضع بتنسيب مجلس القنابة الانظمة التالية :-

- (١) النظام الداخلي للقنابة .
- (٢) نظام التقاعد للمحامين (وهو يؤمن ببدل تقاعد وضمان اجتماعي لهم) .
- يعين موارده اللازمة وتحديد كيفية فرضها وصيانتها .
- (٣) نظام تجديد الرسوم السنوية لتعاطي المهنة وكيفية جبايتها .
- (٤) نظام تعيين رسوم التسجيل في سجل المحامين ، ورسوم إعادة التسجيل .
- (٥) نظام لإصدار طوابع باسم القنابة وتعين فئاتها مع تحديد كيفية استعمالها وفرضها .
- (٦) نظام تجديد الرسوم الواجب تقاضيها لصندوق القنابة ، عن القضايا التي ترفع الى مجلس القنابة .
- (٧) نظام من أجل تحديد تعرفه الاخير وتنظيم شؤون مهنة المحاماة .
- (ب) أية أنظمة ترى الهيئة العامة ضرورة إصدارها من أجل تنفيذ غايات هذا القانون ، أكانت مالية أو تنظيمية .
- (ج) وللهيئة حق تعديل وتبديل هذه الأنظمة بالشكل الذي تراه يتفق مع احكام هذا القانون .

(د) تخضع جميع الانظمة الموضوعة بمقتضى هذه المادة الى تصديق وزير العدلية ويعمل بها بعد نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٧٣ - تجتمع الهيئة العامة للقنابة اجتماعاً عادياً في كل سنة ، في الوقت الذي يحدده نظام القنابة الداخلي لممارسة الاختصاصات المبينة في المادة (٧١) من هذا القانون .

المادة ٧٤ - تجتمع الهيئة العامة للقنابة اجتماعاً استثنائياً ، للنظر في امور معينة بناء على دعوة توجه الى اعضائها وذلك بناء على قرار مجلس القنابة ، أو بناء على طلب فريق من المحامين الاساتذة المسجلين في سجل القنابة لا يقل عددهم عن الربع ، وللنقيب عند الضرورة ، في حالات مستعجلة ان يدعو الهيئة العامة للانعقاد بقرار يصدره مبيناً فيه الأسباب التي دعت له لذلك .

المادة ٧٥ - على النقيب أو نائبه حال غيابه ان يدعو الهيئة العامة للاجتماع عند توفر احدى الحالات المنصوص عليها في المواد السابقة ، وذلك بطريق تبليغ المحامين الاساتذة بكتب شخصية ترسل اليهم ، و باعلان في دار القنابة أو الصحف المحلية ، ويجب أن ترفق الدعوة بجدول الاعمال .

المادة ٧٦ - اذا كان الاجتماع استثنائياً فإنه لا يجوز البحث في غير المسائل التي حصل الاجتماع من اجلها ، الا اذا كانت مرتبطة أو متفرعة عنها وذلك حسب تقدير رئيس الهيئة العامة .

المادة ٧٧ - (١) لا يصح اجتماع الهيئة العامة الا بحضور الاكثريّة المطلقة للاساتذة المسجلين فاذا لم تجتمع هذه الاكثريّة في المرة الأولى ، تجدد الدعوة ثانية لا اجتماع يعقد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع الاول على الاكثر ، ويكون الاجتماع قانونياً مهما كان كان عدد الحاضرين اما في الدعوة الموجهة لعقد اجتماع استثنائي فاذا لم يتم النصاب القانوني للاجتماع في الدعوة الاولى سقط الطلب .

(٢) تتخذ قرارات الهيئة العامة بأكثريّة الحاضرين النسبية واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

المادة ٧٨ - (١) يكون الانتخاب سرياً ، ما لم تر الهيئة العامة خلاف ذلك ، ويجري بحضور وزير العدلية او ممثله . ويتخذ النقيب اولاً ، ويتم انتخابه بالأكثريّة المطلقة ، واذا لم يحصل على ذلك ، يعاد الانتخاب في الجلسة ذاتها وتكفي عندئذ الاكثريّة النسبية ، اما الاعضاء فيتم انتخابهم في دورة واحدة وتعتبر في ذلك الاكثريّة النسبية .

(٢) لا تدخل في الحساب الاوراق البيضاء (غير المكتوبة) وغير المقرؤة والتي فيها التباس غير مقرون بما يوضحه ، اما الاوراق التي تحتوي اسماء أكثر من العدد المطلوب فتعمل منها الاسماء الاخيرة الزائدة .

هكذا هي الاصل

المادة ٧٩ - يشترط في المحامي ليكون في مجلس النقابة . -

- (١) ان يكون من المحامين الاساتذة المسجلين بسجل النقابة وان لا يقل عمره عن الثلاثين عاماً وان يكون حاملاً شهادة من معهد حقوقي معترف به .
- (٢) وان لا يكون قد حكم عليه بعقوبة المنع من مزاولة مهنة المحاماة .
- (٣) وان يكون النقيب من الذين مارسوا المهنة مدة لا تقل عن خمس سنوات والعضو ممن مارسوا المهنة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .
- (٤) اما الذين اشغلوا وظائف قضائية من المحامين الاساتذة ، فيحسب عملهم القضائي كما لو كانوا في عداد المحامين العاملين .

الفصل الثاني عشر

مجلس النقابة

المادة ٨٠ - يتولى شؤون النقابة ، مجلس يرأسه من نقيب وعشرة اعضاء ينتخبون من قبل الهيئة العامة وتكون مدة دورة المجلس سنتين .

المادة ٨١ - يجوز اعادة انتخاب النقيب لدورة ثانية ، ولا يعاد انتخابه بعد ذلك الا بعد انقضاء دورة واحدة على انتهاء مدته السابقة .

المادة ٨٢ - ينتخب المجلس في اول اجتماع له ، ومن بين اعضائه نائباً للنقيب واميناً للسر ، واميناً للصندوق ، وأعضاء المجلس التأديبي واللجان التي ترى انها ضرورية لتنظيم أعماله .

المادة ٨٣ - يحدد النظام الداخلي للنقابة توزيع الاعمال بين اعضاء مجلس النقابة ، كما يحدد طريقة اشراف امين السر على الشؤون الادارية واشراف امين الصندوق على الشؤون المالية ، ومن يجب التوقيع عن المجلس في الامور المالية .

المادة ٨٤ - يجتمع مجلس النقابة بصورة عادية مرة في كل شهر ، ويمكن اجتماعه في كل وقت بصورة استثنائية بدعوة من النقيب او نائبه .

المادة ٨٥ - على مجلس النقابة ان يعلم فوراً وزير العدلية بنتائج الانتخابات التي تقوم بها الهيئة العامة ، وكذلك عليه ان يعلن بالانتخابات الداخلية التي يقوم بها بالقرارات التي يتخذها بشأن قبول طلبات تسجيل المحامين او رفضها او استبعادها .

المادة ٨٦ - (١) اذا شغل مركز النقيب لأي سبب كان ، يقوم نائبه مقامه ، اذا كانت المدة الباقية لانتهاء مدته تقل عن ستة اشهر ، والا فتدعى الهيئة العامة لانتخاب نقيب جديد يكمل المدة الباقية للنقيب الاصيل .

(٢) اذا استقال عضو من مجلس النقابة او شغرت وظيفته لأي سبب آخر يدعى من حصل على الاكثريّة في الانتخاب السابق بحسب التسلسل ليخلفه ، واذا لم يكن ينتخب المجلس من المحامين الاساتذة المسجلين ومن تنطبق عليهم الشروط الواردة بالمرکز الشاغر تكمل مدة من سبقه .

(٣) اذا كان عدد الاعضاء المستقلين او الذين شغرت وظائفهم يزيد على النصف يدعو النقيب او من يتوب عنه الهيئة العامة لانتخاب من يخلفهم ويكملوا مدة الاعضاء الذين حلوا محلهم .

المادة ٨٧ - يشمل اختصاص مجلس النقابة كل ما يتعلق بمهنة المحاماة وعلى الأخص : -

- (١) النظر في طلبات تسجيل المحامين واتخاذ القرارات بقبولها او رفضها .
- (٢) المحافظة على مبادئ المهنة وتقاليدها والدفاع عن حقوق النقابة وكرامة المنتسبين اليها .
- (٣) ادارة شؤون النقابة واموالها وتحصيل الرسوم المستحقة لها .
- (٤) وضع الانظمة على اختلاف غاياتها ومواضيعها من اجل تنفيذ غايات هذا القانون وعرضها على الهيئة العامة للموافقة عليها .
- (٥) دعوة الهيئة العامة وتنفيذ قراراتها .
- (٦) تأديب المحامين .
- (٧) تعيين لجان تحديد الانعاب وفق النظام الداخلي .
- (٨) التدخل بين المحامين وحل المنازعات المتعلقة بمزاولة المهنة .

المادة ٨٨ - يكون اجتماع مجلس النقابة قانونياً اذا حضرت الاكثريّة المطلقة من اعضاءه وتصلر القرارات باكثريّة الحاضرين المطلقة ، واذا تساوت الاصوات رجحت الجهة التي في جانبها النقيب او رئيس الجلسة .

المادة ٨٩ - يمثل النقيب ، النقابة ويرأس الجمعية العامة ومجلس النقابة ، وينفذ قراراتها ويوقع العقود التي يوافقان عليها وله حق التقاضي باسم النقابة وحق التدخل بنفسه او بواسطة من ينوبه من اعضاء مجلس النقابة في كل قضية تهم النقابة ، وله ان يتخذ صفه المدعي في كل قضية تتعلق بافعال تمس كرامة النقابة او كرامة احد اعضائها .

المادة ٩٠ - لمجلس النقابة ان يعين الموظفين لادارة اعماله بالرواتب والاجور التي يراها تتفق مع كفاءة ذلك الموظف وان يستأجر ما يحتاج اليه من ابنية ، وله ان يعين في مركز كل محكمة بدائية لجنة منحها ما تشاء من اختصاصاتها بما في ذلك حق تقدير الانعاب ، مالم ينص النظام الداخلي خلاف ذلك

هكذا من الاصل

المادة ٩١ - اذا انتهت مدة مجلس النقابة ولم تتمكن (لظروف قاهرة) الهيئة العامة من الاجتماع وانتخاب مجلس جديد، فان المجلس المنتهية مدته يستمر في عمله الى ان ينتخب مجلس خلفاً له.

الفصل الثالث عشر

الطعن بقرارات النقابة

المادة ٩٢ - لا يجوز الطعن في قرارات الهيئة العامة للنقابة، بشأن الانتخابات أم بشأن المسائل الأخرى التي هي من اختصاصها، الا امام محكمة العدل، ومن قبل :-

- (أ) رئيس النيابة العامة بأمر من وزير العدلية، خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ورود القرار الى ديوانه.
- (ب) او من عدد من المحامين الاساتذة المسجلين لا يقل عن خمسة وعشرين استاذاً خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة.

المادة ٩٣ - قرارات مجلس النقابة التي تقبل الطعن امام محكمة العدل هي :-

- (أ) قرارات قبول تسجيل اسم المحامي في السجل الخاص أكان اساتذا ام متمزناً، او رفضه، او استبعاده من السجل، ويجوز الطعن في هذه القرارات من قبل صاحب المصلحة في حالتي الرقص او الاستبعاد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه ومن قبل رئيس النيابة العامة بأمر من وزير العدلية في حالة القبول خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ورود القرار الى ديوانه.

(ب) القرارات الصادرة عن المجلس والمتعلقة بكيفية تشكيله او بانتخاباته الداخلية وما يترفع عن ذلك كله، ولا يقبل الطعن في هذه القرارات الا من عدد من المحامين الاساتذة المسجلين لا يقل عددهم عن خمسة وعشرين استاذاً مجتمعين خلال خمسة عشر يوماً تبدأ من تاريخ وصول العلم بالقرار المطعون فيه اليهم وخلال خمسة عشر يوماً لوزير العدلية تبدأ من تاريخ وصول القرار لديوانه.

الفصل الرابع عشر

الخدمة المهنية

المادة ٩٤ - (أ) لنقيب المحامين ان يكلف أى محامى بخدمة مهنية مجانية يقدمها للنقابة مرة واحدة، في كل سنة وتقتصر هذه الخدمة المجانية على القيام بأحد الأعمال الآتية :-

(١)لقاء محاضرة على المتمرئين.

(٢) تقديم استشارات قانونية للمتمرئين.

(٣) اعداد دروس قانونية، او محاضرات لمؤتمرات المحامين.

(٤) تنظيم اعمال المؤتمرات، والمكاتب الدائمة لاتحاد المحامين العرب.

(٥) اعداد المقالات الحقوقية التي يحسن نشرها في المجلات الحقوقية او في مجلة تصدرها النقابة.

(٦) مساعدة مجلس النقابة في بعض اعماله.

(٧) ان يقوم بالوكالة عن شخص ثبت للنقيب فقره وعدم استطاعته دفع اية اجور للمحامى، وفي مثل هذه الحالة على المحكمة ان تحكم للمحامى باتعاب المحاماه على خصم موكله، اذا ظهر ان ذلك الخصم غير محق.

(ب) كل محام يرفض دون سبب مقبول تقديم معونة بعد تكليفه بتقديمها، او يهمل بواجب الدفاع بامانة يتعرض للعقوبات المسلكية.

الفصل الخامس عشر

مصادر النقابة

المادة ٩٥ - تبدأ السنة المالية للنقابة في الاول من شهر نيسان وتنتهى في آخر شهر آذار من كل عام.

المادة ٩٦ - (١) تتألف موارد النقابة من رسوم التسجيل، ورسوم اعادة التسجيل والرسوم السنوية لتعاطى المهنة، ورسوم إبراز الوكالات وطوابع المرافعة ومن العوائد التي تستوفى لصندوق التقاعد ومن الاعانات والتبرعات وبدلات الاشتراك في مجلة النقابة وتاديبها وأثمان مطبوعاتها والموارد الأخرى التي تقررها الهيئة العامة من وقت الى آخر.

(٢) يحدد هذه الموارد وكيفية فرضها واستيفائها وجبايتها في النظام الداخلى او في أية أنظمة توضع لهذه الغاية.

المادة ٩٧ - مجلس النقابة هو المهيمن على اموال النقابة، ومن وظائفه ان يقوم بتحصيل الاموال وحفظها والاقتراح على الهيئة العامة بتحديد مقدار الرسوم واقرار صرف النفقات التي تستلزمها ادارة النقابة ضمن حدود الاعتمادات المرصودة في ميزانيتها والفصل في جميع الامور الأخرى المتعلقة بالنقابة، وله في ظروف طارئة اصدار ملحق او أكثر للموازنة لتسديد بعض النفقات بشرط عرضها على الهيئة العامة في اول اجتماع لها بعد الاصدار.

المادة ٩٨ - (١) يضع المجلس في كل سنة ميزانية للسنة المالية المقبلة ويعرضها على الهيئة العامة للتصديق.

(٢) يقدم المجلس الحساب الختامى للسنة المالية السابقة الى الهيئة العامة للتصديق عليه.

مجلس النواب

(٣) اذا حالت ظروف استثنائية دون انعقاد الهيئة العامة في مواعيدها العامة وتصدق الميزانية والحساب الختامي ، يستمر في الجباية والاتفاق على اساس الميزانية السابقة الى ان تجتمع الهيئة العامة وتقر الميزانية الجديدة .

المادة ٩٩ - (١) تودع النقود والاوراق المالية باسم النقابة في مصرف او أكثر يعين بقرار من مجلس النقابة .

(٢) لا يجوز التصرف في شئ من اموال النقابة الا بقرار من المجلس .

(٣) اوامر الايداع والصرف يوقعها النقيب وامين الصندوق او من يتوب عنهما بقرار من المجلس .

(٤) يحدد النظام الداخلي المبلغ الذي يجوز الاحتفاظ به في خزانة النقابة .

(٥) تنظم كافة الامور المبحوث عنها في هذا الفصل بموجب النظام الداخلي .

(٦) لا يجوز اتفاق اية نفقات او رواتب الا من الاعتمادات المرصودة لها في الميزانية .

الفصل السادس عشر

احكام عامة

المادة ١٠٠ - تعفى نقابة المحامين النظاميين وفروعها الخاصة لاحكام هذا القانون من كل تكليف مالي او ضريبة او رسم تأمين او رسم طابع او بريد او غير ذلك من التكاليف او الضمانات المالية مهما كان نوعها .

المادة ١٠١ - الى ان تصدر الانظمة المنصوص عليها في هذا القانون ، تبقى كافة الانظمة المعمول بها عندفاذه سارية المفعول كأنما هي صادرة بوجه ، وذلك على جميع الاحوال التي لم يرد بشأنها نص في هذا القانون وبصورة خاصة على ما يتعلق بتعيين الاشتراكات والرسوم السنوية وكيفية تحصيلها ، وتسوية وصرف رواتب التقاعد .

المادة ١٠٢ - مع مراعاة ما ورد في المادة السابقة من هذا القانون ، يلغى قانون نقابة المحامين النظاميين رقم (٩) لسنة ١٩٥٥ وجميع ما طرأ عليه من تعديلات ، وذلك اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون .

المادة ١٠٣ - رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

(ب)

المقرر متابعاً :

قرار رقم (١٠)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٨ برئاسة معالي السيد عبد الرحمن خليفه وحضور السادة : - صلاح بعيات ، خالد الحاج حسن ، زهير مطر ، ابراهيم كريشان ، وعبد الباقي جمو . ونظرت بقانون محكمة بلدية اربد المؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٥ ، وبعد دراسته قررت قبوله كما ورد من الحكومة ، وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها . اللجنة القانونية

الرئيس :

هل يوافق المجلس على ما ورد بقرار اللجنة ؟

الجميع موافقون :

الرئيس :

يتلى القانون مادة مادة كما ورد من الحكومة للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه وهذا هو نم بالشكل الذي سيرفع فيه الى مجلس الاعيان المقرر) .

مجلس النواب

الاسباب الموجبة

حيث ان بلدية اربد تلح من اجل احداث محكمة بلدية في اربد للنظر في قضايا المخالفات التي تقع ضمن حدودها وخاصة مخالفات قانون النقل على الطرق التي تقدر بالآلاف ، فقد وجد من الضروري احداث هذه المحكمة وبالتالي وضع القانون المرفق لتعين صلاحياتها واختصاصاتها .

قانون محكمة بلدية اربد المؤقت

رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون محكمة بلدية اربد لسنة ١٩٦٥) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تحدث في مدينة اربد محكمة تدعى (محكمة بلدية اربد)

المادة ٣ - أ - تتألف هذه المحكمة من قاض منفرد ويعين لما قاض او اكثر حسبما تقتضيه الحال وذلك بالطريقة التي يعين بها القضاة النظاميون وتتخذ في المكان الذي تعده لما بلدية اربد بموافقة وزير العدلية .

ب - يعين لهذه المحكمة مدع عام يتولى امامها وظائف وصلاحيات المدعي العام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية وذلك بالجرائم والمخالفات الداخلة ضمن اختصاصها بمقتضى احكام هذا القانون واية تعديلات تطرأ عليه ، والى ان يعين مدع عام تقوم المحكمة بوظائفه .

ج - يعين لهذه المحكمة كنية بالطريقة التي يعين لها كنية المحاكم النظامية اما المحضرون والأذنة فيعينون من قبل وزير العدلية بتنسيق وكيل الوزارة .

المادة ٤ - أ - تلزم بلدية اربد بتفقات انشاء هذه المحكمة وما تحتاج اليه من سجلات واوراق ومطبوعات كما تلزم بدفع رواتب القضاة والموظفين من صندوقها الخاص .

ب - تلزم بلدية اربد بالمنح والتفقات التي يستحقها موظفو هذه المحكمة وفي القوانين والأنظمة والتعليمات التي تنطبق على القضاة النظاميين وعلى موظفي المحاكم .

ج - تعتبر خدمة قضاء محكمة البلدية وموظفيها المصنفين خدمة مقبولة للتقاعد لغايات قانون التقاعد المدني وعلى البلدية ان تحسم من رواتبهم عائدات التقاعد وترسلها شهرياً الى صندوق الخزينة الذي يعتبر بعد ذلك مسؤولاً باية حقوق تقاعدية تترتب لهم عند انتهاء خدماتهم .

المادة ٥ - تخضع محكمة بلدية اربد وموظفوها لإشراف وزارة العدلية وتسري عليها جميع القوانين والأنظمة والتعليمات التي تنطبق على محاكم الصلح وموظفي المحاكم النظامية .

المادة ٦ - أ - يجوز لوزير العدلية ان ينتدب من وقت لآخر قاضي بلدية اربد او المدعي العام ليقوم بوظيفة قاضي صلح او مدعي عام في اية محكمة اخرى كما يجوز له ان ينتدب اي قاضي صلح او مدعي عام ليقوم بوظيفة قاض او مدع عام في محكمة بلدية اربد .

ب - للمدعي العام لدى محكمة بلدية اربد عند الضرورة حق ممارسة وظيفة قاض في هذه المحكمة بامر انتداب من وزير العدلية - شريطة ان لا يتولى القضاء في دعوى مارس فيها وظيفة المدعي العام .

المادة ٧ - أ - يكون لمحكمة بلدية اربد صلاحية النظر والبت في كافة الجرائم التي ترتكب ضمن منطقة البلدية خلافاً لاحكام القوانين التالية مع تعديلاتها والأنظمة الصادرة او التي ستصدر بمقتضاها . -

١ - قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ .

٢ - قانون مقاومة الملاريا لسنة ١٩٢٦ .

٣ - قانون الحرق والطامات لسنة ١٩٥٣ .

٤ - قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٥٨ .

٥ - قانون أمراض الحيوانات لسنة ١٩٥٤ .

٦ - قانون الاوزان والمقاييس والمكاييل لسنة ١٩٥٣ .

٧ - قانون تنظيم المدن والقرى والابنية لسنة ١٩٥٥ .

٨ - قانون داء الكلب رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٤ .

٩ - الجرائم المشار اليها في المواد ٢١ مكررة و ٢٨ و ٢٩ و ٣٣ و ٣٥ من قانون الصحة لسنة ١٩٢٦ .

ب - تحكم هذه المحكمة بالأضاعة الى العقوبات التي تفرضها بازالة ائساب المخالفات والتعريض الناشئ عن الضرر الذي لحق بالبلدية من جرائمها .

محكمة بلدية اربد

المادة ٨ - يكون للمدعي عام البلدية ولقاضي البلدية في حالة عدم وجود مدع عام صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية كما يكون لها صلاحية تنفيذ الاحكام التي صدرت أو تصدر عن المجالس العسكرية للقوات الاردنية المسلحة أو الامن العام بشأن الجرائم التي ترتكب ضد القوانين المشار اليها في المادة السابقة بالتعاون مع المستشار الحقوقي للقوات المسلحة والجهات المختصة في مديرية الأمن العام .

المادة ٩ - تعتبر محكمة بلدية اربد محكمة صلح من جميع الوجوه وتسير الاجراءات فيها بداية واستئنافاً وفق قانون محاكم الصلح وقانون أصول المحاكمات الجزائية .

المادة ١٠ - ١ - تدفع الغرامات والرسوم التي تفرضها محكمة البلدية الى صندوق البلدية وعند عدم الدفع يجري تبديلها بالحبس وفق احكام قانون العقوبات .

ب - لقاضي البلدية حق تعديل عقوبة الحبس بالغرامة طبقاً لاحكام قانون العقوبات أو أي تعديل يطرأ عليه .

المادة ١١ - التبليغات التي تتطلبها اجراءات محكمة البلدية يقوم بها محضرو هذه المحكمة ورجال الشرطة وفقاً لاحكام القانون .

المادة ١٢ - ١ - ترسل محكمة البلدية جدولاً بالاحكام التي تصدرها في كل خمسة عشر يوماً من كل شهر الى النائب العام كما ترسل القضايا المفصلة لديها خلال عشرة أيام من تاريخ الفصل فيها الى مدعي عام محكمة البلدية عند وجوده أو الى مدعي عام اربد عندما لا يكون للمحكمة مدع عام .

٢ - للنائب العام والمدعي العام المختص حق استئناف القرارات التي تصدرها هذه المحكمة خلال المدة المخولة لكل منهما في قانون محاكم الصلح .

المادة ١٣ - لا يؤثر هذا القانون في صلاحية المحاكم للنظر والبث في القضايا القائمة امامها بصورة صحيحة أما الاحكام التي تصدر في هذه القضايا والاحكام التي صدرت قبل ذلك ولم يتم تنفيذها فتودع الى محكمة البلدية للتنفيذ .

المادة ١٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

(ج)

المقرر :

(متابعاً)

قرار رقم (١١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٢/٨/١٩٦٥ برئاسة معالي السيد عبد الرحمن خليفه وحضور السادة : - خالد الحاج حسن ، عبد الباقي جمو ، صلاح سحيات و ابراهيم كريشان .

ونظرت بقانون تنظيم مشروع مياه الشرب لحافظة القدس المؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٥ ، وبعد دراسته ، قررت قبوله كما ورد من الحكومة مع التعديلات التالية ، وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها : -

١ - في المادة الخامسة يحذف من عنوانها عبارة (يتخبون او يعينون بنظام) وتصبح فقط (اعضاء المجلس) ويضاف الى اخر الفقرة - ج - منها عبارة (وينشر قراره في الجريدة الرسمية) .

٢ - في المادة السادسة ، تحذف من عنوانها كلمة (السخ) ويستعاض عنها بعبارة (وبعض الصلاحيات والمواد) ويشطب من الفقرة - د - من نفس المادة عبارة (اذا قرر الوزير بان المصلحة قاهرة على تلبية احتياجات تلك المدن أو القرى) .

٣ - في المادة العاشرة ، يحذف من نهاية كل فقرة من فقراتها حرف - - وتضاف فقرة جديدة تحت حرف - - اليها بالنص التالي : - وضح نظام يتعلق بشؤون موظفي المصلحة .

٤ - يستبدل عنوان المادة (١١) بالنص التالي (التعديلات الماتية) .

٥ - تستبدل عبارة (وسائل مالية) بعبارة (مصادر مالية) الواردة في الفقرة - د - من المادة (١٣) :

٦ - تحذف المادة السادسة عشرة بكاملها ويعاد ترقيم المواد التي تليها .

٧ - في المادة (٢٠) تحذف من اخرها عبارة (باستثناء ما يتعلق منها بوزارة الصحة والسلطة) .

٨ - المادة (٢١) تعدل بالنص التالي : - كل من اقدم على عمل خلافا لاحكام المادة (١٩) من هذا القانون او الجرائم التي تنص عنها الانظمة الصادرة بمقتضاء يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على سنة واحدة او بغرامة لا تزيد عن خمسمائة دينار او بكلا العقوبتين .

٩ - تشطب كلمة تنفيذ الواردة امام المادة (٢٢) اللجنة القانونية وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على ما ورد بقرار اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس :

أزجو من المقرر تلاوة القانون مادة مادة بعد التعديل للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مسادة ماده بالشكل المعدل ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه ، وهذا هو نص بالشكل النهائي الذي سيرفع فيه المجلس الاعيان المرقر) .

محكمة اربد

الاسباب الموجبة لقانون تنظيم شؤون مياه الشرب لمحافظة القدس المؤقت

وضع هذا القانون لتأسيس مصلحة واحدة تدمج فيها جميع المصالح الحكومية والبلدية في منطقة محافظة القدس يعهد اليها تزويد جميع سكان تلك المنطقة بكافة احتياجاتهم من المياه لأغراض الشرب والاستعمال المنزلي وغيرها عن طريق تنظيم الجهود المتناثرة التي تبدل في هذا السبيل لتتوحد جميعها في مصلحة واحدة تعتمد لحل أزمة المياه المستعصية في تلك المنطقة .

قانون تنظيم شؤون مياه الشرب لمحافظة القدس المؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تنظيم شؤون مياه الشرب لمحافظة القدس لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارة الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه إلا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك . -

اصطلاحات :-

| | |
|---------------|--|
| الوزير | وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية |
| المصلحة | مصلحة المياه المؤسسة بموجب هذا القانون |
| المجلس | مجلس ادارة مصلحة المياه |
| المحافظ | محافظ القدس |
| المجلس البلدي | المجلس المنتخب ، او المعين ، بموجب قانون البلديات المعمول به الذي يدير شؤون اي من البلديات ومجلس قروي كفر مالك او امانة القدس ، المشتركة في مصلحة المياه |
| السلطة | سلطة المياه المركزية المؤسسة بموجب القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٥٩ او من يخلفها بمقتضى اي قانون آخر يحل محله . |
| منطقة المياه | ذلك الجزء من محافظة القدس الذي يشتمل على مجموعة البلديات لكل حالة من الحالات الآتية . - |

| | |
|----------------|--|
| الحالة الاولى | منطقة رام الله - وتتألف من بلديات رام الله والبيرة ودير دبان وقرية كفر مالك . |
| الحالة الثانية | منطقتي رام الله والقدس - وتتألف من بلديات الحالة الاولى وقرية كفر مالك واماثة القدس . |
| الحالة الثالثة | مناطق رام الله والقدس وبيت لحم وتتألف من بلديات الحالة الاولى وقرية كفر مالك واماثة القدس وبلديات بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور . |

المادة ٣ - تأسيس المصلحة

تؤسس مصلحة تدعى مصلحة مياه محافظة القدس يعهد اليها تزويد سكان المنطقة بكافة احتياجاتهم من المياه لأغراض الشرب والاستعمال المنزلي والشؤون البلدية في جميع الاوقات .

المادة ٤ - أ - المصلحة مؤسسة اهلية ذات استقلال مالي ولها ان تشتري او تستأجر او تمتلك ما تحتاج اليه .
ب - تعتبر المصلحة شخصاً معنوياً ، لها ان تقاضي وان تقاضى بهذه الصفة وان تتيب عنها وان توكل من تشاء في الاجراءات القضائية .
ج - ترتبط المصلحة بالوزير وهي مستقلة عن البلديات والوزارات والدوائر الاخرى .

المادة ٥ - اعضاء المجلس

أ - يشرف على المصلحة مجلس ادارة يحدد عدد اعضائه وكيفية انتخابهم وتعيينهم ومدة عضويتهم ، والامور الاخرى المتعلقة بهم بنظام يضعه الوزير ، بموافقة مجلس الوزراء وينشر في الجريدة الرسمية .
ب - تعتبر الحالة الاولى الواردة في المادة (٢) اعلاه قائمة عند نفاذ هذا القانون .
ج - يعين الوزير عند تبليغه خطياً موافقة مجلس امانة القدس وبلديات بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور على الاشتراك بالمصلحة موعده وكيفية قيام الحالتين الثانية والثالثة المنصوص عنها في المادة ٢ المذكورة وينشر قراره في الجريدة الرسمية .

المادة ٦ - نقل مخصصات المياه وبعض الصلاحيات والمواد

أ - تنقل الى المصلحة جميع المخصصات غير المصروفة المرصودة لشؤون المياه ، من البلديات المشتركة ، او التي تستترك في المصلحة وتعتبر الاموال المتحققة لهذه البلديات عند اشتراكها في المصلحة وكذلك الاموال المتحققة لسلطة المياه المركزية بالنسبة لمشروع عين سامية وكأنها متحققة للمصلحة مباشرة .
ب - تحول الى المصلحة ملكية جميع المواد والمعدات والمنشآت والسجلات المتعلقة بمشاريع مياه الشرب ، من البلديات المشتركة في المصلحة ومن السلطة بالنسبة لمشروع عين سامية وتكون المصلحة مسؤولة عن تشغيل وصيانة وإدارة هذه المشاريع .

هكذا من المصلحة

ب - باستثناء ما ورد في الفقرة (د) من هذه المادة تنتقل الى المصلحة كافة الصلاحيات والمسؤوليات والواجبات المنوطة حالياً بأية مصلحة حكومية او بأية هيئة اخرى او بالبلديات المشتركة او التي تستشارك في المصلحة وذلك فيما يتعلق بتزويد سكان منطقة المياه باحتياجاتهم من المياه لاغراض الشرب والاستعمال المنزلي والشؤون البلدية مع مراعاة الحقوق المائية المكتسبة لاهالي قرية كفر مالك .

ج - تنتقل الى المصلحة كافة الالتزامات والارتباطات المتعلقة بشؤون المياه من البلديات المشتركة او التي تستشارك في المصلحة وكذلك كافة الالتزامات والارتباطات المترتبة على السلطة فيما يتعلق بمشروع عين سامية بموجب الاتفاقية المعقودة بين الحكومة الاردنية ومؤسسة الانماء الدولي المؤرخة في ١٢ كانون اول سنة ١٩٦٣ والاتفاقية الاضافية التابعة لها ويكون المجلس مسؤولاً عن هذه الالتزامات والارتباطات كما لو انه التزم بها مباشرة .

د - لا يحق لاية جهة خلاف السلطة تطوير مصادر جديدة للمياه بقصد تزويد اية مدينة او بلدية او قرية في عافضة القدس باحتياجاتها من مياه الشرب ، وعلى السلطة بعد ان تستكمل تطوير المصادر الجديده وتنفيذ المشاريع المتعلقة بها تحويل ملكية هذه المشاريع الى المصلحة .

المادة ٧ - ليس للعضوان يريح من المصلحة .

لا يحق لاي عضو من اعضاء مجلس الادارة ، او اى موظف من موظفي المصلحة ان يريح من اى مشروع من مشاريعها ، او من مصروفاتها او السعقود التي تشرف عليها او ان يعمل في ذلك المشروع ، او ان يستفيد منه على اى وجه اخر ، خلافاً ما يتقاضاه كراتب ، او مكافأة بموجب هذا القانون ، او اى انظمة صادرة بمقتضاه .

المادة ٨ - ممارسة الوزير لصلاحياته

يمارس الوزير صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون ، والانظمة الصادرة بمقتضاه ، بخصوية من المدير العام للسلطة .

المادة ٩ - تعيين المدير ومؤهلاته وصلاحياته .

أ - يشترط في المدير العام للمصلحة ان يكون خريج كلية هندسة معترف بها وان يكون قد مارس الهندسة مدة لا تقل عن خمس سنوات ، وان تكون لتدبيره الخبرة العملية في شؤون مياه الشرب مدة لا تقل عن سنتين او ان يكون جامعياً متخصصاً في الادارة وان يكون قد مارس ادارة الشركات لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

ب - يعين المجلس ، بموافقة الوزير ، المدير العام للمصلحة بحيث تتوفر فيه المؤهلات الواردة في الفقرة (أ) اعلاه .

ج - يحول المدير العام للصلاحيات والواجبات التالية ، واية صلاحيات وواجبات يرى المجلس ضرورة تحويله اياها لتحقيق الغاية التي انشئت للمصلحة من اجلها .

١ - يعمل كصلة ارتباط بين المصلحة ، والمؤسسات الحكومية والبلديات ، والقرى ، والشركات والافراد .

٢ - يحضر الميزانية السنوية ويعرضها على المجلس لدراستها واقرارها .

٣ - يدير شؤون الموظفين ، ويضطلع بالمسؤولية الكاملة فيما يتعلق بتنفيذ السياسة والمشاريع والقرارات التي يتخذها او يقرها المجلس ، كما يكون مسؤولاً عن تأمين النشاط والتعاون والانسجام بين جميع اقسام المصلحة ، وتأسيس وحفظ السجلات لبيان نفقات وايرادات واعمال المصلحة .

٤ - تدقيق وتصديق مخططات التمديدات المائية الداخلية والخارجية للابنية والمنشآت التي تقام في منطقة المياه وطلب اجراء اية تعديلات عليها وكذلك التأكد بقدر الامكان من توفر المواصفات والشروط المقررة في المراسد والادوات المستعملة في هذه التمديدات .

المادة ١٠ - صلاحيات المجلس وواجباته :-

يحول المجلس الصلاحيات والواجبات التالية :-

أ - رسم سياسة توجيهية يستير بها المدير في القيام باعماله .

ب - مراجعة موازنة المصلحة ، واقرارها ، قبل رفعها الى الوزير للموافقة عليها .

ج - مراجعة واقرار برنامج اعمال المصلحة ومشاريعها .

د - اتخاذ التدابير لتنفيذ المشاريع التي يتم ادراج المخصصات لها في ميزانية المصلحة او التي توفر لها الامكانيات المالية .

هـ - تعيين رسوم الاشتراك ، واجور الخدمات ، واسعار المياه للمشتركين وكيفية محصيلها بالنظمة بصورها مجلس الوزراء على ان يراعى في ذلك تمكين المصلحة من الاعتماد على نفسها مالياً .
و - وضع المواصفات والشروط الواجب توفرها في المواد والادوات المستعملة في التمديدات المائية الداخلية والخارجية للابنية والمنشآت التي تقام في منطقة المياه .

هذه هي النسخة

ز - تعيين الشروط والمؤهلات التي يرى ضرورة توفرها في الافراد المسؤولين عن تنفيذ التمديدات الداخلية والخارجية للأبنية والمنشآت التي تقام في منطقة المياه

ح - وضع نظام يتعلق بشؤون موظفي المصلحة .

المادة ١١ - التمديدات المائية

لا يجوز لأي شخص أو هيئة ، القيام بتصميم أو تنفيذ التمديدات المائية الداخلية والخارجية للأبنية والمنشآت التي تقام في منطقة المياه مالم يكن مصرحاً له بذلك من قبل المجلس وبموافقة الوزير .

المادة ١٢ - اشتراك البلديات والقرى الأخرى .

للمجلس ان يقرر اشتراك اية بلدية أو قرية من بلديات وقرى محافظة القدس ، خلافاً ما ذكر منها في المادة (٢) اعلاه ، في المصلحة وتزويدها باحتياجاتها من المياه اذا ما تقدمت بطلب لهذه الغاية .

المادة ١٣ - تعاون المصلحة مع الوزارات والهيئات الأخرى

أ - تعمل المصلحة عن طريق مديرها ، والى المدى الممكن لتطبيق أحكام هذا القانون بالسرعة الممكنة بالتعاون مع الوزارات والدوائر الحكومية والبلديات والافراد والجماعات .

ب - على المصلحة استشارة السلطة في جميع الأمور الفنية وبكل ما له علاقة بسياساتها المالية والإدارية .

ج - يحق للمصلحة ان تدبر ، وتصون ، كافة مشاريعها ومنشآتها ولوازمها وآلاتها في مشاغل اصلاح خاصة بها كما يحق لها الاستفادة من خدمات المؤسسات الأهلية والحكومية اذا ما وجد المجلس ضرورة لذلك .

د - يحق للمصلحة ان تستفيد من جميع الهبات ، والإيرادات والقروض والاعتمادات وأية مصادر مالية أخرى تيسر لها للقيام بواجباتها ، ويحق لها الاستئذنة بموافقة الوزير ، عن طريق الرهن وبيع المستندات المالية ، أو أية وسائل قد تيسر لها بما في ذلك الإيرادات المتوقعة من مشاريعها ولا يحق للمصلحة الحصول على ديون طويلة الأجل تتعارض مع نصيب الاتفاقية المقترحة بين الحكومة الأردنية ومؤسسة الامم الدولي .

المادة ١٤ - يجب ان تكون مياه المصلحة حسب مواصفات وزارة الصحة

يجب ان تكون المياه التي توزعها المصلحة على المستهلكين صالحة للاستعمال ومن نوعية تنطبق عليها المواصفات والمقاييس المقررة من قبل وزارة الصحة من جميع الوجوه خاصة من الناحيتين البكتريولوجية والكيميائية .

المادة ١٥ - تقدم الموظف وكفالاته

يترتب على كل موظف يقوم بدفع وتحصيل أية أموال للمصلحة أو في مسك حساباتها ان يقدم كفالة بالمبلغ والصورة التي يقررها المجلس .

المادة ١٦ - ابرام عقود المصلحة والحسابات والاختصاصيين

أ - يصرح للمصلحة ان تبرم العقود المتعلقة بأعمالها ، وان تقوم بتلك الاعمال بأية طريقة تراها مناسبة .

ب - تدقق حسابات المصلحة من قبل فاحصي حسابات مرخصين أو من قبل ديوان المحاسبة ، حسب ما يقرره المجلس بموافقة الوزير .

ج - يحق للمجلس ، بموافقة الوزير ان يستخدم الاختصاصيين والفنيين بما في ذلك المستشارين للمدد والشروط التي يراها مناسبة .

المادة ١٧ - الأنظمة

لمجلس الوزراء بناء على توصية الوزير ان يصدر الأنظمة التي يراها ضرورية لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ١٨ - مع مراعاة احكام قانون تنظيم شؤون المياه رقم (٥١) لسنة ١٩٥٩ لا يحق لأي شخص أن يلوث مياه المصلحة ، أو أن يدخل الى هذه المياه أية مواد ملوثة ، تعلن عنها المصلحة بأنها تسبب تلوث هذه المياه دون أخذ اذن خطي من المصلحة وعلى المصلحة الحصول على موافقة المدير العام للسلطة قبل الاعلان أو اصدار الاذونات .

المادة ١٩ - النسياء

يلغى أي قانون أو نظام آخر وذلك بالتقدير الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٠ - عقوبات

كل من أدم على عمل خلافاً لاحكام المادة (١٨) من هذا القانون أو الجرائم التي تنص عنها الأنظمة الصادرة بمقتضاه يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تزيد عن خمسمائة دينار أو بكلا العقوبتين .

المادة ٢١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

مكرر من الفصل

(د)

المقرر : (متابعا)

قرار رقم (١٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب
بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٣٠ برئاسة
معالي السيد عبد الرحمن خليفة وحضور السادة ، -
المقرر سليمان القضاة، ابراهيم كريشان زهير مطر،
وصلاح سحيمات .

ونظرت بمشروع قانون العقوبات المعدل
لسنة ١٩٦٥ المحال عليها ، وبعد دراسته قررت
قبوله كما ورد من الحكومة مع شطب عبارة (سوءنية)
الواردة في أول المادة ٤٢١ المعدله .

ونظرت بمشروع قانون وقاية الصيد لسنة ١٩٦٥
المحال عليها ، وبعد دراسته قررت قبوله كما ورد من
الحكومة. وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.
اللجنة القانونية

مخالفة السيد سليمان القضاة

أخالف بالنسبة لحذف العبارة الواردة في قانون
العقوبات وأصر على بقائها وذلك بالنظر لان من
شروط التجريم ان تتوفر سوء النية لدى الفاعل فضلا
عن ان هذا النص هو المطبق في كافة التشريعات
العربية وما سار عليه تشريعتنا منذ قيام هذه المملكة .

(١)

المقرر : (متابعا)

وهذا هو التعديل :

ملحوظات حول مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٥

| اجراءات اللجنة القانونية جلس النواب | انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٦٥/١٢/٣٠ . |
|--|---|
| المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد | بالمادة (٤٢١) من القانون الاصل ويستأنس منه بالنص التالي :- ٤٢١- كل من أعطى براءة شكلا لا يقابله رصيد قائم معد للذبح أو كان الرصيد أقل من قيمة الذك ، أو سحب بعد إعطائه الذك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الذك أو أصدر أمرا المصحوب عليه بالامتناع عن الذبح في الحالة التي لا يميزها القانون يعاقب بالسجن مدة سنة إلى سنتين وبغرامة من خمسين ديناراً إلى مائتي دينار ، ولا يجوز تخفيف عقوبة الحبس عن شهر وعقوبة اللزامة عن عشرة دقائق عند وجود أسباب مخففة تعديرية . |
| المادة المعمول بها الآن | نفس المادة (٤٢١) كل من أعطى براءة شكلا لا يقابله رصيد قائم معد للذبح ، أو كان الرصيد أقل من قيمة الذك ، أو سحب بعد إعطائه الذك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الذك ، يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين وبالغرامة من عشرة دقائق إلى خمسين ديناراً أو بأحدى هاتين العقوبتين |

١٩٦٥
١٢ كانون الثاني
١٩٦٥

المقرر :

(متابعاً)

فاذا كان معالي الباشايين وجهة نظر اللجنة فاني سأبين وجهة نظري .

السيد خليفة نائب عمان :

الشكايات التي يتداولها الناس بمثابة القانون ، والقانون يحميها كما يحمي نقد الدولة لتنمية الثقة والاطمئنان بين المتعاملين ، القانون الماضي كان يعاقب بالغرامة وبالحبس والمحاكم كانت في معظم الاحيان تلجأ لفرض عقوبة خفيفة لا تتجاوز العشر دنانير مما جعل قضايا الشكايات بلا رصيد ، بالمئات في المحاكم مما افقد الثقة بين التجار والمتعاملين ، مما جعل الحكومة لارسال قانون بتعديل تلك المادة برفع العقوبة ، ويجعل الحبس والغرامة معاً وليس الغرامة فقط وليس الحبس فقط بلل الحبس والغرامة ، فاللجنة بمعظم اعضائها اقترحوا حذف جملة (سوء النية) لانه في نظري اعطاء الشك مع عدم وجود رصده هو سوء نية .

المقرر :

المادة ٤٢٠ في قانون العقوبات الاردني تقع تحت جرائم الاحتيال والغش ، هذه الجرائم من اهم اركانها ان يكون هناك (سوء نية) وهذا النص الذي لسير عليه في الاردن منذ ان تأسست المملكة هو تماماً يناسب النصوص الموجودة في السدول العربية الفقهية ، وفي المادة (٣٣٧) من القانون المصري نقول : يحكم هذه العقوبات على كل من اعطى بسوء نية شكاً لا يقابله رصيده ... الخ ، والمادة (٦٦٦) من القانون اللبناني تقول : كل من اقدم عن سوء نية على سحب شكه بدون مقابل يحكم بعقوبة ... الخ ، هذه القوانين ... وفي الواقع ...

الرئيس :

يا سليمان بك وأليك بمحله يجوز ان يكون لي رصيد ٢٠٠ دينار في البنك وخطأ قدرت ان لي ٤٠٠ دينار واعطيت شك بـ ٣٠٠ دينار هل اكون سيء النية ؟؟

دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع :

يا سيدي ، الحقيقة قرار الاكثريّة في اللجنة القانونية حكيم بحذف (سوء نية) الشيء الذي تفضل به عبد الرحمن باشا ايضاً صحيح ، ومع اننا ناقشنا هذا الموضوع بمجلس الوزراء مرت علينا هذه النقطة ، (سوء النية) في هذه العملية كما يلي :

كل المخاذير التي تفضل بها معالي رئيس المجلس ليست وارده ، اولاً : بإمكانك ان تضرب تلفون وتسال عن رصيدك . . .

ثانياً : اذا كان الانسان مربح تحسب ما عندك ، والشيء المهم عندما يحدث سوء النية وهناك العقوبة فكما تفضل رئيس اللجنة القانونية هذا يعني ان الشك مثله مثل النقد وهذا ييسر الامور ولا يعقدها وكل ما في الامر بعض الانتباه البسيط من الشخص الذي يريد ان يعطي شك .

السيد خليفة نائب عمان :

معالي الرئيس

المحكم في جميع الجرائم يبحث عن سوء النية بدون قصد لانه اذا ثبت ان القضية ليس فيها سوء نية المحكمة من صلاحياتها النظر في ذلك ،

السيد مخلص نائب نابلس :

جرت العادة في الوقت الحاضر وفي الاعمال التجارية عندما يشتري تاجر بضاعة ويعطي شك

الرئيس :

يا اخوان اسمعوا لي .
قرار اللجنة القانونية من يوافق عليه يرفع يده

(وافق عليه خمسة عشر نائباً فقط)

الرئيس :

اذن سقط قرار اللجنة بمعنى انه رفض قرار اللجنة .

والآن هل يوافق المجلس على القانون كما ورد من الحكومة .

(فوافق المجلس عليه ، وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع فيه الى مجلس الاعيان)

الاسباب الموجبة

بناء على تنسيب معالي وزير المالية ولصيانة المعاملات المالية من العبث وجد من الضروري اعادة النظر في نص المادة ٤٢١ من قانون العقوبات المتعلقة بالشكايات وتشديد العقوبة المفروضة على التلاعب بها ، وقد وضع هذا المشروع لتحقيق هذا الغرض .

مشروع قانون العقوبات المعدل

رقم () لسنة ١٩٦٥

•••••

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون العقوبات المعدل لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

لاجل هذا الشك ربما - كما قال - تمر حالة طارئة واصحاب الاعمال يصابوا بالذبذبات الصدرية الجلطات فباعتقادي ان بقاء سوء النية ضروري جداً .

(جرت مشادة كلامية بين السيد خالد الحاج حسن والسيد سليمان القضاة تقرر شطبها بموافقة المجلس)

السيد الحاج حسن نائب عمان :

المفروض ان اللسان لا يعطي شكاً الا اذا كان له رصيد مقابل ... لما اكتب شك لبنك ، فالبنت يعرفني فان كنت زبون محترم مش معقول بيعث بي الى المحكمة وما يحصل هو ان يتصل بي هاتفياً ويلبني ان حسابك مكشوف وعليك ان تدفع مبلغ كذا .

السيد مرزا نائب عمان :

لقد اطلعنا على رأي الطرفين واني اؤيد بقاء حسن النية .

المقرر :

وارجو طرح الموضوع للتصويت .

اولاً : كنت دعيت معالي رئيس اللجنة القانونية لاستلام المقررة لاني مخالف ومثبت مخالفتي على القرار ، واما القول انه يجب ان اتبنى قرار اللجنة فهذا غير وارد .

على اي حال بالنسبة لاثبات قضية القصد الجرمي ، الواقع ان كل شراح القانون يقولوا انه بمجرد تقديم الشك بتوافر القصد الجرمي ، القصد الجرمي يكون متوفر ، لكن يتيح المجال القانون للشخص او المتهم ان يثبت حسن النية ، بينا بالنص الحالي وعندما ترفع سوء نية - لا يكون له مجال ان يثبت حسن النية او عدمه ، فجرد الاعطاء كاف

هذا هو النص

الغرامة عن عشرة دنائير عند وجوب اسباب مخلفة تقديرية .

(٢)

الرئيس :

والآن ارجو من المقرر تلاوة مشروع قانون الصيد لسنة ١٩٦٥ مادة مادة للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه كما ورد من الحكومة ، وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع فيه للحكومة) .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٤٢١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي . -

٤٢١ - كل من اعطى بسوء نية شيكالا يقابله رصيد قائم معد للدفع او كان الرصيد اقل من قيمة الشك ، او سبب بعد اعطاء الشك كل الرصيد او بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشك او اصدر امرا للمسحوب عليه بالامتناع عن الدفع في الحالة التي لا يميزها القانون يعاقب بالحبس من سنة الى سنتين وبغرامة من خمسين دينارا الى مائتي دينار ولا يجوز تخفيض عقوبة الحبس عن شهر وعقوبة

الاسباب الموجبة

حيث انه ظهر من التطبيق والتجربة بان القانون المعمول به حاليا لا يفي بغايات المحافظة على الثروة الحيوانية في البلاد فقد وجد من الضروري وضع هذا القانون الذي يعالج الموضوع بشكل اكثر فعالية لتحقيق الغايات المبحوث عنها .

مشروع قانون وقاية الصيد

رقم () لسنة ١٩٦٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون وقاية الصيد لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات التالية في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

تعني لفظة (وزير) وزير الزراعة .

تعني عبارة (السلطة المرخصة) وزير الزراعة او من ينوب عنه باعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٣ - أ - يمنع الصيد بالبندقية الحربية على انه يسمح باستعمالها اذا كانت مرخصة في صيد الخنزير البري والبدن والغزال الجبلي او اى حيوان آخر يعينه الوزير باعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

ب - يمنع الصيد بالاسلحة الرشاشة والشباك والفتاخ او عن طريق بناء الانحصاص على النباتات والمراعي او ما شابهها من الوسائل كاستعمال البيرق او جلد الحيوان او نداء الاثني .

ج - يمنع استعمال المركبات الميكانيكية او الالوار الاصطناعية كوسيلة مسن وسائل صيد الحيوانات الصحراوية باستثناء الارلب .

د - يمنع بيع الصيد متنا باتا كما يمنع التقاط وبيع بيض الطيور او اطفالها او استهلاكها وكذلك يمنع ايلاء صغارها او صغار فصائلها .

هـ - يمنع صيد الطيور النافعة مثل ابي سعد والسنول والمدهد او اى طير آخر يعينه الوزير باعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٤ - يسمح باهلاك الحيوانات المفترسة الضارة او المؤذية بدون ترخيص .

المادة ٥ - لا يسمح للاجانب الذين لا يقيمون بالاردن بالصيد داخل المملكة الاردنية الهاشمية الا بموجب ترخيص مؤقت من سلطة الترخيص مدته ثلاثة اشهر مقابل خمسة دنائير اردنية لكل ترخيص .

١٩٦٥

المادة ٦ - للوزير ان يؤلف لجنة استشارية من اية هيئة معنية بشؤون الصيد ومعترف بها رسميا لتقديم التواصي الضرورية لوقاية الصيد والتسيببات اللازمة لذلك .

المادة ٧ - كل من يخالف احكام هذا القانون او اية انظمه او اعلانات صدرت بموجبه يعاقب بغرامة لا تتجاوز العشرة دنانير او الحبس لمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما او بكليتا العقوبتين فاذا تكررت المخالفة بذات السنة المالية الممنوحة عنها الرخصة تسحب منه الرخصة ويصادر السلاح المستعمل في الصيد .

المادة ٨ - يكون سائق السيارة او الطائرة او صاحب واسطة النقل مهما كان نوعها مسؤولا اذا استعملت سيارته او طائرته او واسطة النقل الاخرى في الصيد خلافا لاحكام هذا القانون او الانظمه الصادرة بمقتضاه ويعاقب بالعقوبات المنصوص عنها في المادة السابقة .

المادة ٩ - يعتبر افراد القوات المسلحة والامن العام وطوافو الحراج واعضاء اللجنة المؤلفة بموجب المادة (٦) من هذا القانون ، ومخاتير القرى مكلفين كل ضمن اختصاصه بمراقبة تطبيق احكام هذا القانون واحالة المخالفين للمحاكمة او ابلاغ السلطات المختصة بذلك .

المادة ١٠ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يصدر من وقت لآخر ما يراه مناسبا من الانظمة لتنفيذ احكام وغايات هذا القانون بوجه عام او لتحديد انواع الصيد ومناطقه ومدته .

المادة ١١ - يلغى قانون الصيد رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٧ وأي تشريع آخر الى المسدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ١٢ - رئيس الوزراء ووزراء الزراعة والدفاع والداخلية والعدلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٩ - احالة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة للجان المختصة

الرئيس :

وردت القوانين التالية من الحكومة وهي :

١ - مشروع قانون تعديل لقانون تسوية ديون المزارعين لسنة ١٩٦٥ .

٢ - مشروع قانون الاحداث لسنة ١٩٦٥ .

٣ - مشروع قانون الاحوال المدنية لسنة ١٩٦٥ :

وهي من اختصاص اللجنة القانونية فهل يوافق المجلس على احالة هذه القوانين اليها ؟

الجميع : موافقون :

١٠ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

الرئيس :

انتهت اجناتنا لهذا اليوم ، واما موعد الجلسة القادمة فسأعلم به الأعضاء الكرام في حينه .

(وانتهت الجلسة)

رئيس مجلس النواب

هاكف الفاي

امين عام مجلس الأمة

هاني خير

تعريف

- ١ - اعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الامين العام : الاستاذ هاني خير
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر : السيدان عدلان بعيون ولاظم مرزوقي
- ٣ - قام بالاشراف على هذا العدد وللتقيقه في المطبعة مأمور المحلة بالوكالة : السيد يوسف حلتة

هنا منه النص